الأمم المتحدة

S/PV.5353

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٣٥٣

الثلاثاء، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد مهيغا .... (جمهورية تترانيا المتحدة)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد دنيسوف
الأرجنتين	السيد ميورال
بيرو	السيد غالاردو
الدانمرك	السيدة لوي
سلوفاكيا	السيد بريان
الصين	السيد لي جونوا
غانا	السيد تشي – منسون
فرنسا	السيد دوكلو
قطر	السيد النصر
الكونغو	السيد أوكيو
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد برنسك
اليابان	السيد أوشيما
اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

إحاطة إعلامية يقدمها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

إحاطة إعلامية يقدمها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود أي اعتراض، سوف أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة في إطار المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد أنطونيو مانويل دي أوليفييرا غوتيريس، المفوض السامي لشؤون اللاجئين.

تقرّر ذلك.

أدعو السيد أنطونيو مانويل دي أوليفييرا غوتيريس لأن يشغل مقعدا إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد أنطونيو مانويل دي أوليفييرا غوتيريس، المفوض السامي لشؤون اللاجئين، وأعطيه الكلمة.

السيد غوتيريس (تكلم بالانكليزية): إن جمهورية تنزانيا المتحدة يا سيدي الرئيس بلد كريم للغاية، يستضيف مئات الألوف من اللاجئين منذ عقود. وذلك برهان رائع على التضامن ينبغي أن يشعر العالم إزاءه بالامتنان. وأشكركم على إتاحة الفرصة لي للحضور بينكم اليوم. فمجلس الأمن وقراراته من الوسائل الرئيسية للتصدي للتشريد القسري للسكان وما يخلفه من أثر على السلام والأمن.

وقد أتيحت لي الفرصة منذ سبعة أعوام، حين كنت رئيسا لوزراء البرتغال، للعمل عن كثب مع مجلس الأمن في الدعوة للقيام برد دولي قوي لكفالة الاحترام لحقوق سكان تيمور الشرقية. كانت تلك أشد اللحظات في حياتي السياسية تأثيرا في نفسي، وأكدت لي مشاركة المجلس في تلك المناسبة ما تتمتع به هذه الهيئة من قوة كعامل من عوامل التغيير الإيجابي.

ومن هذا المنطلق، أود أن أعرب عن تأييد مفوضية شؤون اللاجئين القوي للقرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) عن تعزيز فعالية الدور الذي يضطلع به المجلس في منع نشوب الصراعات، وذلك بالتصدي للأسباب الجذرية للصراع، وتشجيع التنمية والحكم الرشيد، والقضاء على الفقر، ودعم المصالحة الوطنية، وحماية حقوق الإنسان.

إن مكتبي لا يتعامل إلا مع أعراض الداء، أما مجلس الأمن فقد يكون لديه القدرة على شفائه. وهذه قدرة هامة ومسؤولية جسيمة في وقت واحد.

وأود أن أبدأ بإحاطة المجلس علما فيما يتعلق باثنين من التحديات العاجلة التي تواجهها مفوضية شؤون اللاجئين اليوم: السودان ومنطقة البحيرات الكبرى، حيث نتعامل مع كثير من المسائل الشاملة المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن.

ولعل منطقة السودان - تشاد تمثل أكبر المشاكل الإنسانية على ظهر المعمورة وأشدها تعقيدا. فقد بدا منذ ستة أشهر، خلال زيارتي الأولى للمنطقة بصفتي مفوضا، وكأن الحالة تتحرك في الاتجاه السليم. إذ كان قد تم التوصل إلى اتفاق السلام في جنوب السودان. وظل الاتفاق قائما حتى بعد موت جون قرنق، وكان ينطوي على إمكانية إحداث تأثير إيجابي في دارفور والشرق. وبدا أن التدقيق الدولي يترك تأثيرا محققا للاستقرار في دارفور، وساد الأمل

في أن تتوصل محادثات أبوجا إلى اتفاق سلام قبل نهاية العام. ومع إعرابي عن التقدير الكامل لجهود الاتحاد الأفريقي، فإننا للأسف لم نحصل على النتائج الإيجابية التي ربما كان البعض يعتبرها قضية مسلّمة. فتدهور الموقف، وثمة خطر في أن تواجه المحادثات طريقا مسدودا.

واليوم، أصبح العنف والإفلات من العقاب اللذين لم يخضعا تماما للسيطرة في أي وقت، من جديد ظواهر يومية في دارفور. والعاملون في المجال الإنساني تقطع الأسباب بانتظام بينهم وبين الوصول إلى المشردين ومن يحاولون مد يد العون لهم. وهذا الشهر، اضطررنا إلى رفع مستوى التهديد الذي يتعرض له الموظفون في مناطق غرب دارفور، بينما يلاحظ الموظفون التدمير المنهجي للمحاصيل، وارتفاع معدل العنف القائم على نوع الجنس.

والآن قد انتشر انعدام الأمن عبر خط الحدود إلى تشاد. ومنذ أيام قليلة، احتجز المتمردون المسلحون عدة مسؤولين حكوميين كرهائن وهاجموا قرية غريدة، حيث تعنى المفوضية بعدد يتجاوز ٠٠٠ ٢٥ من اللاجئين السودانيين. والأحوال غير المستقرة بشكل متزايد في منطقة الحدود، التي يقيم فيها ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ، قد أجبرتنا على نقل جزء من موظفينا بدون الإضرار بالخدمات المقدمة إلى اللاجئين أنفسهم.

ومن المحتمل أن يواجه المجتمع الدولي كارثة في دارفور. ويتطلب تفادي هذه الكارثة تدابير جريئة ومشاركة كاملة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وإذا أخفقنا في ذلك، وما لم تكن هناك حماية بدنية لمن هم بحاجة إلى المعونة، فإننا نخاطر بوقوع كارثة أكبر بكثير مما شهدنا حتى الآن.

إنني أوجه اليوم نداءً قوياً إلى هذه. وأنا على علم بالمناقشات التي تدور بشأن إنشاء قوة أمنية أكثر فعالية والمسألة الحساسة المتمثلة في طبيعة هذه القوة وتكوينها. ولكن منع وقوع خسائر بشرية في دارفور يستلزم اتفاقا للسلام، ليس بوصفه حلا للمشكلة ولكن بوصفه بداية لعملية معقدة للمصالحة. ومن أجل التوصل إلى اتفاق السلام هذا، نحن بحاجة إلى التزام تام من المجلس وجميع أعضائه، وأن يعملوا معا لدعم السلام وممارسة الضغط على جميع الأطراف المعنية. فمن الذي يستطيع تحديكم إذا كنتم تعملون يداً واحدة؟

وفي الجنوب، بدأت في الشهر الماضي الإعادة الطوعية للاجئين السودانيين إلى وطنهم بوصول أول مجموعة من العائدين من كينيا. ويتم حاليا توقيع الاتفاقات الثلاثية بشأن هذه الإعادة مع حكومات كينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى. وإعادة اللاجئين من إثيوبيا وأوغندا ستبدأ في شباط/فبراير وآذار/مارس، وهدفنا هو إعادة – أو المساعدة على إعادة – ٠٠٠ ٥٠ سوداني من مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة في الأشهر المقبلة. وبالنظر إلى أبعاد هذه العملية، فإننا نقدر لها أن تستغرق ثلاثة أو أربعة أعوام لمساعدة جميع اللاجئين على العودة إلى ديارهم في جنوب السودان.

إن الإعادة إلى الوطن طوعية تماما. ولكن حتى رغم الحالة الهشة في مناطق الجنوب لا يمكننا أن نغفل عن شجاعة وتصميم حوالى ٠٠٠ ٧٥ لاجئ عادوا بالفعل إلى ديارهم من تلقاء أنفسهم. ولقد عاد أيضا عشرات الآلاف من المشردين داخليا إلى الجنوب، وعاد أغلبهم من الخرطوم.

إن المساعدة الدولية أمر حاسم لاستمرار عمليات العودة إلى الجنوب. وعندما تكلمت مع لاجئين سودانيين في كينيا وأوغندا وإثيوبيا رأيت مدى رغبتهم في العودة. ولن أنسى أبدا ما سمعته من أشخاص من جميع الأعمار وهم يتحدثون عن آمالهم – وهي آمال في أن تكون لهم دار

خاصة بهم وأمال في التعليم والسلام. ولكن في جنوب السودان ليس هناك سوى ١٤ كيلومترا من الطرق المعبدة، ولا توجد تقريبا أية مدارس ولا أية مستشفيات، ووجود الإدارة المدنية هناك على أرض الواقع هزيل للغاية. ولا يمكننا أن ننتظر حتى نحقق للاجئين آمالهم هذه في العودة. إن الدعم الاقتصادي والسياسي الكبير لعملية الانتقال أمر ضروري الآن – وليس عندما تكون كل الأشياء متوفرة وكل قواعد المشروطية موفاة. فقد يكون الوقت عندئذ متأخرا جدا.

وهناك قدر أقل من الاهتمام لدى المراقبين الدوليين بشرق السودان. لكن حالة هذه المنطقة الأمنية تتدهور بسرعة. واتفاق للسلام هناك هو أيضا أمر حتمي، حتى إذا كنا نعلم أن الاستقرار في تلك المنطقة مرتبط على نحو وثيق بالتطورات في إريتريا وإثيوبيا. ويوجد أكثر من ١٠٠٠٠ إريتري ما زالوا لاجئين في السودان، وهم يشكلون إحدى أقدم مجموعات اللاجئين الذين ترعاهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولقد دفعت التوترات بين إريتريا وإثيوبيا في العام الماضي آلافاً عديدة من اللاجئين الإريتريين الجدد إلى السودان وإثيوبيا. ومن الواضح أن أي تدهور في العلاقات بين البلدين يهدد بتشريد جزء كبير من السكان.

وتشكل منطقة البحيرات الكبرى تحديات معقدة بشكل مماثل للوكالات الإنسانية مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وهناك حالتان يتابعهما المجلس عن كثب وتكتسيان أهمية خاصة للمفوضية – وهما حالتا بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد عاد في العام الماضي ٦٦٠٠٠ شخص إلى ديارهم في بوروندي بمساعدتنا. ولكن معدل عودة اللاجئين انخفض كثيراً خلال الأشهر القليلة الماضية، وقد تتوقف هذه العودة بالكامل ما لم يتم اتخاذ كل تدبير لبناء ثقة العائدين المحتملين بإعادة الإدماج. ولنكن صرحاء، فإن الظروف غير مؤاتية بعد. والدعم الاقتصادي لبوروندي وللوكالات الإنسانية أمر حاسم الآن للأمن وتعزيز عملية السلام وللنجاح في إعادة اللاجئين إلى أوطانهم.

وتجد جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها في حالة مماثلة بعد سنوات من الاضطرابات. فلقد بدأت إعادة اللاجئين إلى وطنهم ولا تزال مستمرة من عدة دول مجاورة، خاصة من تنزانيا. كما تم اختيار جمهورية الكونغو الديمقراطية بوصفها أحد ثلاثة بلدان لتجريب نهج التجمعات الجديد والمشترك بين الوكالات تجاه التشرد الداخلي، والذي طلبت من خلاله مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تتولى القيادة في مناطق الحماية والمأوى. وسيكون هذا نهجا رياديا في الحماية، وستعمل فيه المفوضية بالتعاون الوثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن الاستقرار والدعم الدولي أمران بالغا الأهمية لنجاح هذه الجهود الإنسانية. ولكن في الأسبوع الماضي وحده، فر حوالى ٢٠٠٠٠ شخص، أغلبهم من النساء والأطفال، من الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعبروا إلى داخل أوغندا عن طريق ثلاث نقاط حدودية. وما زالت هناك تحركات مختلفة للمشردين في كل اتجاه. وهذا المشهد هو نوعية انعدام الأمن المتكرر التي جعلت التدخلات الإنسانية شبه مستحيلة. ولقد أرسلت المفوضية معونة غوثية وموظفين لها إلى المناطق الحدودية – وكان القصد في الحقيقة لهذه المساعدات إرسالها إلى السودانيين العائدين إلى وطنهم. والحادث المفجع لمقتل حفظة السلام في حديقة غارامبا على أيدي عناصر من جيش الرب للمقاومة الأوغندي هو دليل واضح على تعقيد المشاكل التي نواجهها.

وكما الحال مع السودان، فإن التهديدات التي يواجهها السلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى لا تقف عند بلد واحد، أو اثنين، أو حتى ثلاثة. فلا يمكن تحقيق

الأمن والحلول بالتجزئة لكل دولة على حدة. وتؤكد السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية مدى أهمية استخدام النهج الإقليمي، ودعم هذه الهيئة له، في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية. والمناقشة المقبلة لمجلس الأمن بشأن السلم والأمن في منطقة البحيرات الكبرى تأتي في وقت مناسب جدا في هذا السياق. هاتان الحالتان يذكراننا أيضا بأهمية الإطار الفكري للمسؤولية عن الحماية والمشاكل المرتبطة به.

لقد وصل عدد اللاجئين في كل أنحاء العالم إلى أقل مستوياته منذ ربع قرن تقريبا. ولسوء الطالع، لا ينسحب الشيء ذاته على التشرد الداخلي. ولقد أسهم عدد من العمليات الكبيرة لإعادة اللاجئين إلى أوطانهم في انخفاض عدد اللاجئين، وأكثرها عملية أفغانستان، حيث عاد أكثر من أربعة ملايين شخص إلى ديارهم منذ عام ٢٠٠٢. وعمليات العودة إلى دول أفريقية، مثل أنغولا وسيراليون وليبريا، وإلى بلدان يوغوسلافيا السابقة كانت أيضا ولا تزال ناجحة جدا. اللاجئون والمشردون داخليا هم بين أكثر المستفيدين من نهاية الصراع. فعندما يتوقف إطلاق النار وتنتهي الحروب يغتنم الملايين منهم الفرصة للبدء بحياة جديدة في بلدانهم الأصلية.

لكن تلك الصورة غير مكتملة. فما أثبته لنا العقد المنصرم هو أنه يجب ألا يُنظر إلى اللاجئين بصفتهم مستفيدين من عملية السلام والإنعاش وغير مشاركين فيه، أو أنهم مجرد مسألة هامشية. فاللاجئون يعودون وهم يحملون تعليماً ومهارات جديدة، وهذا بحد ذاته عامل حاسم في أية حالة لما بعد الصراع. ونحن نرى مراراً وتكراراً أن مشاركتهم ضرورية لتعزيز السلم والإنعاش الاقتصادي بعد انتهاء الصراع. فالسلم والإنعاش الحقيقيان والمستدامان ضروريان من أجل السماح للاجئ بأن يعود، ولكن عودة اللاجئين هي أمر ضروري تماما لتعزيز السلم والإنعاش.

وهذه أيضا أهدافنا في أنحاء أخرى من العالم، مثل العراق. فما زالت المفوضية منخرطة في تنسيق وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لإيجاد حلول دائمة من خلال العودة وإعادة الإدماج، حالما تسمح الظروف بذلك، لحوالى ١,٣ مليون مشرد داخلي في العراق وحوالى مليون لاجئ عراقي آخر في المنطقة. وحل قضايا الأراضي والممتلكات هو إحدى الأولويات التي تساعد هذه العملية. وتأمل المفوضية، حين تسمح الظروف، في تعزيز وجودها وقدراتها داخل العراق.

وبالنظر إلى الخط المتواصل من تشريد السكان إلى السلام والانتعاش فإن عدم اتباع ذلك الخط على نحو مطرد من الإغاثة إلى التنمية هو أحد الإخفاقات الأكثر ثباتا للمجتمع الدولي. والروابط بين الجهود الإنسانية وجهود المعونة لا تنجح ببساطة في معظم الحالات.

والمعونة الإنسانية ليست ضمانا ضد عودة حدوث العنف أو التشريد. وغياب انتقال فعال من المساعدة القصيرة الأمد إلى المساعدة الطويلة الأمد يقلل طول البقاء المتوقع للحلول. وعائدات السكان الواسعة النطاق من الصعب الإبقاء عليها إذا توقفت التنمية وزادت الزعزعة. وبدون الموارد الوافية للتنمية وبناء المؤسسات والمصالحة فإن المجتمعات يمكنها أن تنحل مرة أخرى والصراعات الخامدة يمكن أن تشتعل مرة أخرى والمدنيين يمكن أن يُشردوا قسرا مرة أخرى.

إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ليست وكالة للتنمية ولا تعتزم أن تصبح كذلك. ولكننا نزيد الوعي بالحاجة إلى إدماج اللاجئين والمشردين في برامج التنمية الوطنية، وسنكون شريكا معولا عليه في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وبينت أفغانستان لنا أن هناك حاجة وإمكانية لطَرْق طُرُق جديدة مع الجهات الفاعلة في مجال

الإنعاش. وإذا لم نعمل من الجانبين لإقامة الروابط بين الإغاثة والتنمية فلن يكون من الممكن أبدا أن تدعم الواحدة منهما الأخرى.

هذا هو السبب، من منظورنا، في أن القرار بإنشاء لجنة لبناء السلام كان أهم حدث في ٢٠٠٥. فالقليل جدا من انتباه المجتمع الدولي وموارده خُصص تقليديا لإعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب والعنف إربا. وإنني أتطلع قدما إلى العمل عن كثب مع لجنة بناء السلام ليس فقط لتناول فجوة الإغاثة إلى التنمية ولكن أيضا لتناول الحاجات المعقدة للمجتمعات الخارجة من الصراع. ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقدِّر كون اعتبارها من قِبَل اللجنة شريكا ذا أهمية. ونعتزم أيضا أن نؤدي دورا نشيطا في مكتب الدعم التابع لها.

وهذه اللحظة مناسبة للتذكير بالدور الحيوي الذي تؤديه النساء في بناء السلام. أكثر من خمس سنوات بعد اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حان الوقت أيضا لملاحظة أنه ينبغي لنا أن نجتاز طريقا طويلا لبلوغ هدف مشاركة النساء على قدم المساواة.

وعلاوة على ذلك، آمل أملا وطيدا في أن تضمن لجنة بناء السلام استمرار عمليات الإنعاش بعد التفات وسائل الاتصال الدولية إلى مكان آخر بوقت طويل. إن الدعم الدولي في مجالي الإغاثة والتنمية يجب أن يسير وفقا للحاجات الحقيقية للبشر، وليس وفقا لجدول أعمال شبكات التلفزيون.

والعلاج الأمثل هو الوقاية، واليقظة ضرورية في كل أجزاء العالم. ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تراقب عن كثب التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى حيث أرغم انتشار العصابات المسلحة والفوضى العامة في الشمال الآلاف من الناس على الهرب إلى تشاد والكاميرون. ولا يزال الوقت متاحا للعمل للحيلولة، بتوفر موارد محدودة، دون نشوب أزمة رئيسية أخرى في المستقبل القريب.

والوقاية ليست عملا سهلا؛ إن الحالة في كوت ديفوار تثبت ذلك. إن الهجمات الوحشية على مكاتب الأمم المتحدة في غويغلو تدل دلالة واضحة على الحاجة الحاسمة إلى التوصل إلى حل فعال للأزمة التي دامت أربع سنوات. وتشريد السكان الذي من شأنه أن ينجم عن الصراع العلني في كوت ديفوار لا يمكن التنبؤ بنطاقه وأثره.

وإجراءات مجلس الأمن المتعلقة بحماية المدنيين، والمشردين على نحو خاص، ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى مكتبنا. وولايات عمليات حفظ السلام واستراتيجيات بناء السلام يجب أن تشمل حلولا بالنسبة إلى السكان المشردين. ويجب أيضا ضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني. وأنتهز هذه الفرصة للترحيب باعتماد الجمعية العامة للبروتوكول الاختياري لاتفاقية ١٩٩٤ المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

وكوكالة للحماية نواجه تحديين رئيسيين اليوم: المحافظة على اللجوء في عصر يشهد تدفقات السكان المختلطين وإيقاف تصاعد التعصب في المجتمعات الحديثة.

وأسباب تحركات المهاجرين الكثيرة معقدة ولكن يمكن أن تكون مثيرة، من قبيل الانحدار الاجتماعي – الاقتصادي في كثير من بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، مما لا يترك بديلا آخر للبقاء. والمحافظة على اللجوء تتطلب أن يكون في مقدورنا أن نجد الذين هم في حاجة حقيقية إلى الحماية حينما يكونون محجوبين بالتدفقات المختلطة. وتحدي تحديد هوية الأفراد ينمو بتزايد أعدادهم والمخاطرات التي هم على استعداد لارتكابها، كما رأينا في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومرة أخرى، وذلك مأساوي، في نهاية الأسبوع الماضي وحتى البارحة في خليج عدن.

إن الحماية الموثوق بها يجب أن تضم تدابير ضد الاحتيال وإساءة المعاملة. لضمان مصداقية نظام اللجوء. ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على استعداد للعمل مع جميع الحكومات لتأييد جهودها من أجل تحسين التشريع وإجراءات اللجوء. وأناشد بقوة اتخاذ إجراءات صارمة متضافرة ضد الاتجار بالبشر وتهريبهم. وحماية اللاجئين تتطلب العقوبة الصارمة للذين يستفيدون من هذه التحركات غير المنتظمة.

وتقر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بحق البلدان في أن تدير على نحو مسؤول حدودها وأن تحدد سياسات الهجرة التي تتبعها. ولكن من الضروري ألا تستبعد هذه التدابير حق الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية في الوصول المادي إلى إجراءات اللجوء وفي التحديد الوافي لمركز اللاجئين وفقا للقانون الدولي.

وتناول التعصب لعله تحد أكبر. التعصب هو رفض الغرباء، الناس من مكان آخر، الذين هم مختلفون. التعصب تعززه الغوغائية في السياسة وفي وسائل الإعلام. ونتيجة عن ذلك يساق الجمهور أحيانا كثيرة إلى اعتبار الإرهاب والمشاكل الأمنية ومسائل اللجوء والهجرة ظلالا لنفس الفكرة.

تجب مقاومة الإرهاب بالتصميم التام. نحن بحاجة إلى التيقن من حرمان الإرهابيين من اللجوء. ولكن يجب أن نكون على نفس القدر من التيقن من أن طلب اللجوء بحد ذاته ليس جريمة.

العنصرية وكره الأجانب والصراع العرقي والقومية العنيفة والأصولية الدينية لا تزال، لسوء الحظ، حية، وهي تهديدات خطيرة لتماسك المجتمعات وللسلام والأمن في كل أنحاء العالم. المحافظة على السلام والأمن تعني مكافحة الأمراض المتجذرة في الغوغائية والتعصب. أناشد جميع الأعضاء رص الصفوف في مواجهتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غوتيريس على إحاطته الإعلامية.

بالنظر إلى أنه لا توجد قائمة بالمتكلمين أدعو أعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء بتعليقات أو توجيه أسئلة إلى المفوض السامي إلى الإشارة بذلك إلى الأمانة العامة من الآن.

أعطي الكلمة الآن للذين أشاروا إلى رغبتهم في الكلام.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بالنظر إلى أنني المتكلم الأول أود أن أدلي ببعض التعليقات العامة قبل أن أطرح بعض الأسئلة على المفوض السامي لشؤون اللاجئين.

أعتقد أننا كنا نحن جميعا بالغي الاهتمام بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد غوتيريس. نحن نرحب ترحيبا كبيرا بإسهامه لسببين على الأقل. أولا، نحن ندرك تماما الأهمية الحيوية للمفوض السامي لشؤون اللاجئين. نعرف تماما أن علينا جميعا يقع واجب، تعهد بمساعدة المفوض السامي، وعلى نحو أعم واجب تجاه المشردين في العالم أجمع.

ثانيا، نحن، بوصفنا مجلس الأمن، يجب أن تكون لدينا رؤية استراتيجية للأزمات في العالم. أعتقد أن المعايير للاجئين والمشردين هامة جدا. وفي هذا الصدد فإن الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد غوتيريس تكمل الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد يان إيغلاند، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية.

أقول أحيانا كثيرة إنه إذا أردنا أن نقوم بعملنا بطريقة جادة يجب علينا أن نعي بضع خرائط جيوسياسية في العالم. وبطبيعة الحال، نحن بحاجة إلى خارطة للعلاقة بين القوى وخارطة للأزمة، وقد علمتنا التجربة أن الخرائط المتعلقة بحماية السكان وبحالة اللاجئين والمشردين توفر لنا

معلومات حيوية وتقدم لنا صورة صحيحة عن الوضع، تساعدنا في القيام بعملنا.

وبالإضافة إلى هذه الملاحظات العامة، أود الآن أن أخوض في صلب الموضوع وأن أعقب على بعض النقاط التي قدمها السيد غوتيريس.

أولا، في ما يتعلق بالسودان وتشاد، أعتقد أن تحليل السيد غوتيريس كان مثيرا للاهتمام ومقلقا. وأود أن أشير إلى حالة محددة. فبالنسبة إلى مخيمات اللاجئين في تشاد، حيث نتحمل المسؤولية عن الأمن إلى حد كبير، نشهد حدوث توتر متزايد بين المخيمات والسكان المحليين. وأود أن أسأل المفوض السامي عما إذا كان يجري تنفيذ حلول محددة، أو عما إذا كانت الحلول قيد الدراسة من أجل التصدي لتلك المشكلة.

ثانيا، بشأن السودان، أشار السيد غوتيريس إلى عودة عدد كبير من اللاجئين، التي يعود الفضل فيها، من بين أمور أخرى، إلى الاتفاق المبرم بين السودان وكينيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. فهل ينظر في إبرام اتفاقات إضافية من هذا النوع مع جيران آخرين للسودان؟

السؤالان الثالث والرابع لهما طابع هيكلية أكثر. فقد تحدث المفوض السامي عن مشكلة اللاجئين، وعن دور المفوضية في إعادة بناء البلدان التي تعاني من أزمات. وأشار، من بين أمور أخرى، إلى العلاقة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة بناء السلام. ومن المهم للغاية، في هذا السياق، أن يتم تطوير علاقات بين المفوضية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة. فهل يعتقد السيد غوتيريس أنه قد تم فعلا تطوير مثل هذه العلاقات بقدر كاف، وهل هناك توقعات بشأن هذا التطوير، وخاصة في سياق ما نأمل أن يكون سلطات واسعة للجنة بناء السلام؟

وأخيرا، أود أن أسأل عن العلاقة بين المفوضية وعمليات حفظ السلام. وقد لاحظنا الاتفاق الهام الذي تم إبرامه بين المفوضية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن بعثة المفوضية في ذلك البلد، وهو ما أشار إليه السيد غوتيريس. ويخيل إلي أنه، كما يحدث غالبا في الشؤون الإنسانية، ينبغي للمرء أن يتوخى الحذر عند إقامة علاقات بين الأنشطة العسكرية والمساعدة الإنسانية.

أرجو المعذرة لأنني أطلت في الحديث، ولكن الموضوع استحوذ اهتمامي، ولذلك رغبت في طرح المزيد من الأسئلة.

السيد طومسن (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يتقدم وفد بلدي بجزيل الشكر إلى السيد غوتيريس على حضوره اليوم، وكذلك على بيانه الغني بالأفكار والشديد الوقع. وأود أن أخص بالذكر ملاحظاته في نهاية البيان حول أهمية القيم بينما نصارع تحدي تدفقات اللاجئين والهجرة.

وأود أن أغتنم الفرصة في هذه المناقشة مع السيد غوتيريس لكي أشير إلى القيم العليا التي نراها، في المملكة المتحدة، لأهمية عمل مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين في توفير الحماية للاجئين والدفع من أجل إيجاد حلول دائمة لمشاكلهم. وأود كذلك أن أغتنم هذه المناسبة لأسجل مجددا تسليم المملكة المتحدة بأهمية اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين والبرتوكول التابع لها لعام ١٩٦٧، وكذلك أهمية الحاجة إلى امتثال الدول للأحكام الواردة فيهما.

وأود أن أشكر السيد غوتيريس على القيادة الفعالة التي أبداها نيابة عن المفوضية في أداء دور أساسي في حماية ودعم المشردين داخليا، الأمر الذي يتم التعامل معه الآن من

خلال النهج التعاوني ونظام المجموعات. ويهمنا أن نستمع إلى أفكاره حول مدى نجاح العمل بذلك حتى الآن.

إن العلاقة بين تدفقات اللاجئين والمشردين داخليا، من جهة، والسلام والأمن من جهة أخرى، هي علاقة واضحة وتقع في دائرة الاهتمام المباشر لهذا المجلس. وأعتقد أن السيد غوتيريس قد بين هذه النقطة بشكل جيد هذا الصباح. وهي تؤكد نظرتنا بشأن اهتمامات المجلس. وهي تتجاوز حالات البلدان المحددة التي يتعامل المجلس معها إلى العمل أيضا بشأن إدارة الصراع ومنع نشوب الصراع على حد سواء. وسأكتفي بتقديم ملاحظتين، وبطرح سؤال واحد أو اثنين يتعلقان بهاتين الفئتين.

أولا، في ما يتعلق بإدارة الصراع، أود أن أؤكد على ترحيبنا بتعهد السيد غوتيريس أن تؤدي المفوضية دورا نشطا في مكتب الدعم التابع للجنة بناء السلام وفي اللجنة نفسها.

ثانيا، نرحب ترحيبا حارا بالعمل الذي تضطلع به المفوضية لضمان إدماج اللاجئين والمشردين داخليا في استراتيجيات الإنعاش. ومن وجهة نظرنا، فإن السيد غوتيريس على صواب تماما في رؤيته بأن عودة النازحين داخليا واللاجئين هي جزء لا يتجزأ من الحل، وهي كذلك جزء من المشكلة. إن هذا الإدراك، ودعم السيد غوتيريس، سوف يساعداننا، على ما أعتقد، عندما ننظر في عمليات حفظ السلام ودورها المتزايد في تسهيل عودة اللاجئين. وفي الواقع، فإن النقطة التي أشير إليها تتعلق بنفس موضوع السؤال الذي طرحه زميلي الفرنسي.

وأنا أيضا أريد أن أسأل عما إذا كانت هناك دروس نستطيع أن نتعلمها من خبرة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لضمان سلامة عودة اللاجئين واستدامتها. ويمكنني أن أجعل السؤال أكثر تحديدا من خلال التركيز بصفة خاصة على ملاحظات السيد غوتيريس حول التحديات في دارفور وتشاد – وهي مسألة نتعامل معها بطبيعة الحال، وسيتعين علينا أن نستمر في التعامل معها، والملاحظات التي أبداها تزيد من شعورنا بالطابع الملح لتلك الحالة.

وفي سياق إدارة حالات ما بعد الصراع، هناك مسألة واحدة أود أن أثيرها – ولست متأكدا إذا كان السيد غوتيريس قد أشار إليها ولكني أرحب بأفكاره حولها – وهي الأهمية الأساسية التي نوليها للمحافظة على الطابع المدني لمخيمات ومستوطنات اللاجئين. ومن وجهة نظرنا، فإن تواجد العناصر المسلحة في مثل هذه المعسكرات، وخصوصا عندما يكون هؤلاء يبحثون عن مكان آمن في بلد مجاور، يسبب مخاطر تنذر بعواقب وخيمة على أمن ورفاه اللاجئين، بما في ذلك، بطبيعة الحال، احتمال الاعتداءات الجنسية والتجنيد الإجباري. وتخلق مثل هذه العوامل بيئة يسودها انعدام الاستقرار والأمن بالنسبة للعاملين في الحقل الإنساني، وتسبب شواغل أمنية لدى الدول المضيفة والمستقبلة. وبالتالي، سيكون لذلك أثر على السلام والأمن الإقليميين.

بالانتقال إلى الوقاية من الصراع، أود أن أرحب جدا بإشارة السيد غوتيريس إلى القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥). نحن نعتقد أن لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية) دورا هاما تضطلع به في مجال الإنذار المبكر وفي المساعدة على تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع، وبخاصة الأسباب التي تتسبب في التشريد. وأعتقد أنه يتعين علينا، كمجلس، أن نولي شديد اهتمامنا للملاحظتين عن شرق السودان وعن جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود هنا أن أعرب عن تقدير وفدي له للتطرق إلى هذه المسائل.

وتكلم السيد غوتيريس أيضا عن الديناميات الإقليمية، التي أعتقد أن المجلس يوليها اهتماما متزايدا، ولكنها تفرض تحديا علينا كمجلس وعلى المفوضية على السواء في دور متعلق بالإنذار كهذا.

وأود أن أختتم بالسؤال عما إذا كانت المفوضية تعتقد أن لديها القدرة الكافية على القيام بنوع الرصد الذي استندت إليه تعقيبات السيد غوتيريس، وما هي النظم التي وضعت لكفالة أن تكون جهود المفوضية في هذا المجال منسقة مع جهود الأطراف الفاعلة الأخرى ذات الصلة في الأمم المتحدة وخارجها، لا أن تعتمد تلك الجهود فحسب على الظهور العرضي أمام مجلس الأمن.

السيد فاسيلاكس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي السرور الكبير أن أرحب بالمفوض السامي لشؤون اللاجئين، السيد أنطونيو غوتيريس، الذي تولى مهامه قبل مجرد بضعة أشهر. وأود أن أشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة والزاخرة بالمعلومات عن مسألة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا الهامة. وكما نعلم جميعا، فإن مجلس الأمن يولي اهتماما خاصا لتلك المسائل، التي تشكل جزءا من كل الأزمات المدرجة في جدول أعمالنا.

إننا جميعا ملتزمون بضرورة توفير البقاء على قيد الحياة والحماية المطلقة للاجئين من الهجمات والتجنيد القسري والعنف الجنسي، وبخاصة ضد النساء والأطفال. وندعم عمل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ونحترم احتراما عميقا تفاني موظفيه، الذين ضحى الكثير منهم بأرواحهم تأدية لمهامهم في ظل ظروف عصيبة.

تتسبب الصراعات المسلحة عموما في خلق أعداد كبيرة من اللاجئين الذين يلتمسون اللجوء في البلدان الأخرى، وخاصة البلدان المجاورة. وما فتئنا نرى سيناريو المعاناة الإنسانية هذا يتكرر مرة تلو الأخرى في جميع أنحاء العالم.

إن لأفريقيا حصة كبيرة من الصراعات والتوترات والضحايا. ويمثل السودان أحدث مثال، بوجود أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من الفارين من البلد وما يقرب من مليوني شخص من المشردين داخليا في دارفور. وتعد مساعدة المفوضية حيوية لأنها منقذة للأرواح.

وسؤالي إلى المفوض السامي في ذلك الصدد، هو ما إذا توجد لدينا نحن في منظومة الأمم المتحدة إمكانية تصميم وتنفيذ آلية للاستجابة للأزمات عند ظهورها بغية تقديم المعونة الإنسانية الفورية المتاحة للسكان المعرضين للخطر.

ولدي سؤال آخر يتعلق بحالات اللجوء الطويلة الأمد. إلى أي حد أسفر أو يمكن أن يسفر تكثيف التعاون بين المفوضية والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن توليد زخم جديد لجهود مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين؟

والمسألة الهامة الأخرى هي كيف نعرِّف اللاجئين الساعين إلى اللجوء فعلا وكيف نتعامل معهم. إن اليونان مهتمة ومنخرطة جدا في هذا المجال، لأننا نستقبل كل عام عددا كبيرا من المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين على السواء. والحقيقة أننا نعيش في عالم متغير مليء بالتحديات ومعقد. وبصفتنا الوطنية، يتعين علينا أن نحمي حدودنا وأمننا، لا سيما من تهديد الإرهاب، بينما نكفل منح الحماية لطالبي اللجوء الذين يستحقونها فعلا بموجب القانون الدولي.

وفي ذلك الإطار، تتطلع اليونان، بصفتها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، إلى وضع نظام أوروبي مشترك لطالبي اللجوء بحلول عام ٢٠١٠، كما نص عليه برنامج مدونة لاهاي.

ومن جهة أخرى، نشعر بالتشجيع إزاء المؤشرات الإيجابية الأخيرة حيال انخفاض العدد الإجمالي للاجئين في السنوات الماضية وزيادة عدد عمليات الإعادة الطوعية إلى الوطن، لا سيما في أفغانستان وليبريا ورواندا وجنوب

السودان. ونحن أيضا نؤمن بأن الإعادة إلى الوطن هي أفضل حل، ولكن فقط عندما تكون مرتبطة ببيئة يتوفر فيها الاستقرار والأمن وإعادة الإعمار والتنمية. ويحدونا الأمل أن توفر لجنة بناء السلام المنشأة حديثا فرصة فريدة لتكفل، إلى جانب المفوضية، حماية اللاجئين وإعادة دمجهم في مجتمعات ما بعد الصراع.

إن الاحتياجات الإنسانية للاجئين تغطي كل جوانب حماية جوهر الحياة البشرية - الكرامة وحقوق الإنسان لكل فرد.

لذا، أود ختاما أن أشيد مرة أخرى بمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبالسيد غوتيريس شخصيا على عملهما الضخم الذي يعود بالفائدة على الملايين من الناس.

السيد ميورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة العلنية الزاخرة بالمعلومات مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد أنطونيو غوتيريس. ونود أن نشكر السيد غوتيريس على إحاطته الإعلامية عن حالة اللاجئين والمشردين داخليا في جميع أنحاء العالم. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير حكومة الأرجنتين على العمل الهام الذي تضطلع به المفوضية ويضطلع به السيد غوتيريس شخصيا، لأننا نعتقد أن الاضطلاع بالمهام التي كُلِّف بها السيد غوتيريس، يتطلب معرفة واسعة بالحقائق الدولية وكذلك التحلي بروح كفاحية لمصلحة الذين لا تُسمَع أصواقم.

تشير التقارير الأخيرة إلى وجود سبب يبرر الأمل في ما يتعلق ببعض الصراعات. وقد استمعنا فعلا من السيد غوتيريس إلى أن عدد اللاجئين الحالي هو الأدنى في السنوات الـ ٢٥ الماضية وأن الحالة في بعض الصراعات، وبخاصة في أفريقيا، تبدو في طريقها إلى التحسن.

إلا أن الصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان لا تزال سائدة مسببة تشرد الكثيرين من الناس في مناطق أخرى.

ونشعر بالقلق إزاء مسألة التشرد الداخلي بسبب الصراعات، ونعتقد أنها ينبغي أن تلقى الاهتمام المناسب من المجلس، نظرا لأن اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا ضعفاء بصورة خاصة في سياق الصراعات المسلحة، كما ذكر المجلس في الماضي.

إن المناقشة الأخيرة التي عقدها المجلس في ٩ كانون الأول/ديسمبر عن حماية المدنيين في الصراع المسلح شددت على الحالة الصعبة للأشخاص المشردين داخليا في العديد من تلك الصراعات.

ومن ذلك المنظور، ثمة بالتأكيد مجالات هامة تحظى باهتمام مشترك من مكتب المفوضية ومن المجلس. والولايات المنبثقة من قرارات المجلس الموضوعية والقرارات التي تخص كل بلد على حدة في مجالات مثل وصول موظفي المساعدة في المجال الإنساني إلى السكان المحتاجين؛ وسلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية؛ وحالة الأطفال والنساء في الصراع المسلح؛ وحماية المدنيين، ولايات مهمة بصورة خاصة لعمل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ويمكن أن يكون لها أثر كبير على ولاية الحماية المناطة بالمكتب.

ونعتقد أن التفاعل بين تلك الأبعاد المتنوعة ينبغي أن يوضع في الاعتبار، لا سيما في تصميم ونشر وعمل البعثات المتكاملة.

ومن الأهمية بمكان أن تكون هناك ولايات واضحة تتعلق بحماية مخيمات الأشخاص المشردين وأن تدرج هذه الولايات في بعثات حفظ السلام لدى إنشائها أو تجديدها.

ولا تزال التقارير الواردة عن استخدام الاغتصاب ضد اللاجئين كسلاح للصراع واختطاف وإهانة الأطفال

اللاجئين من المظاهر العادية في حالات التشريد. وانتهاك حقوق الإنسان للأشخاص المشردين ذو صلة خاصة ووثيقة بالموضوع في سياق ولاية المجلس عندما يتعلق الأمر بتقييم الحالات التي يُهاجم فيها المدنيون أو التي تعاق فيها عمدا المساعدة الإنسانية الموجهة إليهم. ويجب إيلاء اهتمام خاص للحالات التي تشكل جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم التي أنيطت بالمجلس مسؤولية الحماية فيما يتعلق بها.

لقد أعربنا عن آمالنا بشأن التقارير المتعلقة بعودة العديد من اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية، وخاصة في أفريقيا. والأطر التي تحدث فيها عمليات العودة تلك مختلفة جدا. وهي تشمل عوامل متنوعة - بما في ذلك الاعتبارات الأمنية - تؤثر سلبا أو إيجابا على استدامة تلك العودة. ورغم أن بعض تلك العوامل يقع في إطار صلاحية المجلس، من الواضح أن المشاركة الواسعة من شتى هيئات المنظمة، بما في ذلك لجنة بناء السلام المنشأة حديثا، ذات أهمية بالغة حقا.

السيد بوريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء، أن أشكر السيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على إحاطته الإعلامية، التي وفرت أحدث المعلومات عن أنشطة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في مناطق الصراع في السودان ومنطقة البحيرات الكبرى.

ونحن نعرب عن عظيم تقديرنا للجهود الدؤوبة التي يضطلع بها موظفو المفوضية والبعثات في توفير الحماية والمساعدة لـ ١٩,٢ من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا حول العالم. وفي ذلك السياق، ندعم الأهداف العالمية الاستراتيجية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على نحو ما صيغت في ندائها العالمي التاسع، بتركيز خاص على تعزيز جودة وفعالية وكفاءة عمليات الوكالة بإضفاء الطابع المؤسسي على الإدارة القائمة على أساس النتائج.

وتعزيز القدرة الدولية عموما على حماية المدنيين المتضررين من الصراعات المسلحة إحدى أولويات حكومتي. وفي ذلك السياق، نشيد بجهود مفوضية اللاجئين الرامية إلى مواجهة أحد أكبر التحديات لنظام اللاجئين الحالي، وأعني مشكلة الأشخاص المشردين داخليا بسبب الصراعات. ونحن نتفق مع البيان الماضي الذي أدلى به السيد غوتيريس عن أن معاملة الأشخاص المشردين داخليا ظلت تمثل أحد أكبر جوانب فشل المجتمع الدولي في الماضي. وفي ذلك الصدد، نرحب بتعزيز دعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للجهود التعاونية الرامية إلى المعالجة الشاملة لحالات التشرد الداخلي، التي تعرف بوصفها أحد الأهداف الاستراتيجية لمفوضية اللاجئين. ونود أن نسمع آراء السيد غوتيريس بشأن التقدم المحرز والتحديات القائمة في ذلك المجال.

ونشيد إشادة عالية بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على نجاحها الباهر في مساعدة أكثر من ٤ ملايين لاجئ في أفغانستان على العودة إلى ديارهم. ونرحب أيضا بالمعلومات التي قدمها السيد غوتيريس فيما يتعلق بالتقدم المحرز في إعادة ٠٠٠ ٦٦ لاجئ بوروندي السنة الماضية؛ وقد أعيد أيضا أكثر من ٠٠٠ ٣٨ ليبري. وأمكن ذلك بفضل تحسن الحالة الأمنية في تلك البلدان. وفي ذلك الصدد، نشاطر السيد غوتيريس اعتقاده بأنه ينبغي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن تصبح شريكا هاما ومشاركا في الأنشطة المستقبلية للجنة بناء السلام ومكتب دعم السلام.ونعتقد أن اللجنة ستوفر لنا أداة فعالة لضمان الاستقرار والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع. ونعتقد أيضا أن مفوضية اللاجئين يمكن أن تسهم في عملها بفضل إمكانيتها الفريدة والتجربة التي اكتسبتها في مجالات الصراع عبر السنين.

في الختام، أود أن أسأل السيد غوتيريس سؤالا يتعلق بالتطورات الأخيرة التي جرت في جمهورية الكونغو

الديمقراطية وسلامة عودة اللاجئين إلى ذلك البلد من البلدان المجاورة، وخاصة أوغندا. فوفقا لآخر الأخبار، بعد أن فر اللاجئون الكونغوليون في أوغندا من القتال في منطقة كيفو في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدأوا في العودة إلى ديارهم في الأيام الأخيرة. والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما سمعنا، شديدة التقلب، بسبب استئناف الأنشطة العسكرية في ذلك البلد في الأيام الأخيرة. وسمعنا أيضا أن ١٥ ٠٠٠ لاجئ يعيشون في العراء في مطار كيسورو، في انتظار تحسن الحالة. هل يمكن أن يقدم لنا الممثل السامي بعض التفاصيل بشأن الحالة الراهنة للاجئين الكونغوليين على الحدود الأوغندية، وكذلك بشأن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها المفوضية لمساعدة تلك الجماعة من اللاجئين، الذين يتوقون إلى العودة إلى ديارهم ولكنهم محبوسون على الحدود؟ لقد سمعنا أن الوكالة، وفقا للممارسات الحالية لمفوضية اللاجئين، لا تستطيع سوى توفير المياه للاجئين الموجودين في منطقة الحدود، لا أكثر من ذلك. ونحن نتساءل عما إذا كان يمكن تغيير تلك الممارسات بطريقة ما في المستقبل.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أولا، نرحب بالمفوض السامي، أنطونيو غوتيرس في مجلس الأمن. ونود أن نعرب عن عظيم تقديرنا لعرضه النافذ البصيرة لعمل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وربطه بعمل مجلس الأمن.

إن اتجاه التناقص في عدد اللاجئين على نطاق العالم في حد ذاته أمر يحظى بأعظم الترحيب. ولكننا، في الوقت نفسه، لا نزال نشعر بقلق عميق من أنه، في عدد من حالات اللاجئين، وخاصة في أفريقيا، ما زالت هناك أعداد ضخمة من اللاجئين، مع استمرار معاناة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا بسبب استطالة الصراعات، بدون توقعات لمستقبل أفضل. وفي تلك الحالات يتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ضمان توفير المساعدة المنقذة للحياة والحماية لهم وضمان أمن الناس في مخيمات اللاجئين. وفي ذلك الصدد، أشيد بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على تفانيها وعملها الشاق.

وبغية توفير هذه المساعدة وهذا الأمن، يصبح التعاون العملي بين وكالات اللاجئين، والأطراف الفاعلة الأخرى، وعمليات حفظ السلام والقوات التابعة للمنظمات الإقليمية في الأماكن التي تنشر فيها هذه القوات، أحيانا ذا أهمية حاسمة. وفي ذلك الصدد، لدي سؤال أوجهه إلى المفوض السامي. في تجربة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الميدان مؤخرا، هل واجهت الوكالة صعوبات في ذلك الصدد؟ وكيف يقيِّم المفوض السامي لشؤون اللاجئين مستوى ونوعية التعاون بين الوكالات الإنسانية مثل المفوضية والأطراف العسكرية الفاعلة في الميدان: أي حفظة السلام المعنيين؟

ثانيا، لا ينبغي أن ننسى مساعدة المجتمعات على استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين. وقد أشار المفوض السامي إلى جهود تترانيا التي تستحق الإشادة في ذلك الصدد. وتتحمل المجتمعات المحلية في تشاد عبئا كبيرا نتيجة لاستقبال العديد من اللاجئين من منطقة دارفور. وهناك العديد من الأمثلة المشابهة الأخرى. ويجب على المجتمع الدولي مساعدة المجتمعات المضيفة للاجئين، بروح تقاسم العبء، حتى لا يؤدي تدفق اللاجئين إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان التذكير بأن مبدأ التضامن وتقاسم العبء قد أؤكد من جديد في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر (قرار الجمعية العامة ٦٠/١). ويجب على مجتمع المانحين تجديد عزمه على دعم الدول في مساعدة السكان اللاجئين ومجتمعاتهم المضيفة.

وحينما تتحقق متطلبات عودة اللاجئين، من المهم أن نضمن العودة الطوعية المستدامة وإدماج اللاجئين،

واستئنافهم لحياتهم الطبيعية. ونتوقع عودة عدد كبير من اللاجئين هذا العام على الأرجح، وخاصة في جنوب السودان. وعلى المجتمع الدولي أن يساعد على الانتقال السلس من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى إعادة الإعمار في السودان وفي أماكن أخرى.

وفي هذا الصدد، فإن المفوض السامي للاجئين قد أكد على أهمية الصلة بين عودة اللاجئين والاستدامة. وهذا أمر لا نختلف عليه. وفي بيانه صباح هذا اليوم، قال المفوض السامي،

> ”يجب ألا يُنظر إلى اللاجئين وكأنهم مستفيدون ليس لهم دور في السلام وعملية الإنعاش، أو أنهم يأتون ببساطة في المرتبة الثانية. إن اللاجئين يعودون وقد اكتسبوا مهارات وقدرات جديدة للتعلم، وهذا في حد ذاته عنصر هام في أي حالة من حالات ما بعد الصراع“.

وفي ذلك السياق، كان من رأينا أن مفهوم الأمن الإنساني ينبغي أن يكون له دور هام. وفي إطار ذلك المفهوم، فإن اللاجئين ليسوا عبئاً على المجتمعات التي يعودون إليها، وينبغي ألا يُنظر إليهم على هذا النحو، بل ينبغي اعتبارهم مساهمين محتملين في تعزيز رفاه المجتمعات التي ينتمون إليها. وانطلاقا من تلك الفكرة، أقدمت اليابان على مبادرة دعم العودة المستدامة للاجئين في أفغانستان وفي أماكن أخرى، ونتوقع أيضاً من لجنة بناء السلام المنشأة حديثا أن تُسهِم في تحقيق تلك الغاية.

وبينما نجد أن هناك تناقصاً في عدد اللاجئين في العالم، إلا أن عدد النازحين داخليا آخذ في الارتفاع – إذ بلغ أكثر من ضعف عدد اللاجئين. ومحنة النازحين، كما سُجِّلت في العديد من أنحاء العالم، بما في ذلك في شمال أوغندا، تبدو مقلقة للغاية. ولكن، ثمة تطور نرحب به، حيث اعترفت الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١) بالمبادئ التوجيهية بشأن التروح الداخلي باعتبارها إطارا دوليا هاما. وعلى الأمم المتحدة أن تعزز قدرتها على حماية النازحين ومساعدتهم باعتبار ذلك أولوية في جدول أعمالها الإنساني. وعليه، فإننا نتابع باهتمام المناقشات الجارية في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بهذا الشأن، بما في ذلك نهج تجميع تلك المسائل تحت بند واحد. ونأمل أن تشرع الدول المهتمة في مناقشة فعالة تحقيقا لتلك الغاية.

وفي جنيف، يترأس فوجيساكي، سفير اليابان، اللجنة التنفيذية للمفوضية حالياً. ونتوقع أن يفضي التعاون الوثيق بين اللجنة التنفيذية والمفوض السامي غوتيريس إلى تنفيذ ولاية المفوضية على نحو أكثر فعالية.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن عظيم احترام اليابان للسيد غوتيريس على قيادته للمفوضية، متمنين له كل التوفيق. وأود أن أهنئ السيدة جودي شِنغ – هوبكتر على تعيينها مساعدة للمفوض السامي ونتمنى لها حظا سعيدا.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أود بدوري أن أعرب عن امتناني لمفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، السيد غوتيريس، على تقريره الشامل والزاخر بالمعلومات الذي قدمه للمجلس عن أثر عدد من الصراعات المدرجة في جدول أعمال المجلس على اللاجئين والنازحين في مناطق الصراع.

وبدون أن نتوقف طويلا عند كل صراع من الصراعات المذكورة، اسمحوا لي أن أبدي بعض الملاحظات وأن أطرح بعض الأسئلة التي تعالج بعض النقاط ذات الأهمية لعمل المفوضية إزاء حماية اللاجئين والنازحين.

أولا، لدي بعض الأفكار بشأن دور المفوضية في عملية إصلاح الأمم المتحدة. فالدانمرك تؤيد عملية الإصلاح

الجارية في مجال العمل الإنساني بغية تحسين قدرة نظام العمل الإنساني واستعداده للاستجابة. وبصفة خاصة، فإن النازحين هم أكبر مجموعة معرضة للخطر عالمياً، ولا بد من توفير حماية أفضل لهم. ومع الأسف، فإن تلك النقطة تتأكد يوما بعد يوم من خلال الأحداث التي نشهدها في دارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية وشمال أوغندا، وما إلى ذلك. ولهذا السبب، ترحب الدانمرك بقرار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتنفيذ نهج التجميع، ونثني على المفوضية لتوليها بعض المهام الرئيسية في ذلك المضمار. ومع ذلك، فإن الآثار المالية المترتبة على هذا النهج الجديد إزاء حالات النازحين ما زالت تبدو غير مضمونة.

والدانمرك قد أحاطت علماً بنداء المفوضية إلى المانحين للمبادرة بتقديم إسهامات للبدء بعمليات التدخل في حالات النازحين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا وأوغندا. ونحن ندرك ذلك تماماً، وسننظر في إمكانية تقديم تمويل إضافي. وعلاوة على ذلك، فإننا نفهم أن المفوضية تواجه حاليا صعوبات مالية لأنها لا تستطيع أن تحصل على أموال مقدما من الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ قبل أن يبدأ الصندوق عمله، الأمر الذي سيتم في منتصف آذار/مارس.

ما هو تقييم المفوضية لإمكانيات تمويل أنشطتها الإضافية؟

ثانيا، فيما يتعلق بمسألة بناء السلام، فإن اللاجئين والنازحين هم ضحايا الصراع، وعودتهم الآمنة يجب أن تكون لها الأسبقية في بناء السلام ما بعد الصراع. ومجلس الأمن، على سبيل المثال، لديه مسؤولية محددة لتضمين حماية المدنيين في ولايات بعثاته. ولكن، بغية إيجاد حل مستدام، يجب أن يكون لجميع الأطراف ذات الصلة دور. وعليه، فإن الدانمرك تتفق مع المفوضية تماما في أن إيجاد حلول دائمة لتلك الأعداد من النازحين يجب أن يصبح جزءا لا يتجزأ من عمل لجنة بناء السلام ومكتب دعم السلام، حالما يبدأ كل منهما في العمل.

ونحن نعتبر شراكة المفوضية مع إدارة عمليات حفظ السلام بغية تهيئة ظروف أفضل لعودة آمنة للنازحين في البعثات المدمجة لحفظ السلام خطوة هامة نحو عملية بناء سلام أكثر استدامة. لكننا لاحظنا أيضاً أن المفوض السامي كان قد أشار في مناسبات سابقة إلى أن العديد من حالات الإعادة إلى الأوطان التي تقوم بها المفوضية اليوم قد لا تكون دائمة.

فكيف يمكن أن نضمن أنشطة أكثر استدامة؟

ثالثا، فيما يتعلق بمبادرة تكملة الاتفاقية، ما فتئت الدانمرك تؤيد بقوة إيجاد حلول دائمة للاجئين من خلال تلك المبادرة التي نعتبرها أداة رئيسية لضمان الانتقال من الإغاثة إلى تقديم المساعدة الإنمائية. ومع ذلك، من الأهمية بمكان أيضا أن يلتزم مزيد من المانحين بدعم مشاريع تلك المبادرة في الميدان. ونعول على المفوضية أن تواصل دورها الدعوي إزاء المانحين. وفي هذا الإطار، ثمة تطور إيجابي للغاية يتمثل في بدء المفوضية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إيجاد إطار لحلول دائمة في أفريقيا.

ما هو تقييم المفوضية للتقدم المحرز فيما يتعلق بإقناع وكالات إنمائية أخرى بالمشاركة في ذلك المسعى؟

رابعا، بالنسبة للانتقال من الإغاثة إلى المساعدة الإنمائية، فإن مجموعة الإنعاش المبكر، تحت قيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ستقوم بدور أساسي في بناء جسر بين الإغاثة والتنمية. وينبغي أن تساعد تلك المجموعة المفوضية أيضا في بلورة حلول دائمة وتقديم الحماية في فترات ما بعد الصراعات وما بعد الكوارث. ووكالات الأمم المتحدة التي لها ولايات تنموية أطول أجلا يجب أن تتولى المهام من بعد المفوضية. وعلينا أن نضمن أن تكون عودة اللاجئين

والنازحين مستدامة. والسودان وليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية كلها أمثلة لحالات نحتاج فيها على وجه السرعة إلى رؤية حضور أقوى لوكالات التنمية في الميدان.

واسمحوا لي في هذا السياق أن أذكر بأن مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين شريك رئيسي في المبادرة الدانمركية لمناطق المنشأ، التي تدعم عدداً من برامج المفوضية لتحسين الحماية وكفالة الحلول الدائمة. وإننا نعتبر هذه المبادرة أداة رئيسية للتعامل مع بعض مشاكل الانتقال التي تنشأ عن إعادة التوطين وفي مخيمات إعادة إدماج اللاجئين والنازحين. والخبرة المكتسبة من الدعم الدانمركي لبرنامج الانتقال في سري لانكا بينت لنا حجم الصعاب التي تواجهها وكالات الأمم المتحدة في العمل بشكل متكامل في حالات الانتقال.

لذلك، وختاماً، أود أن أشجع مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين وغيرها من وكالات الأمم المتحدة على أن تُحَسِّن من تنسيق أنشطتها في الميدان.

السيد أوكيو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة بشأن موضوع يؤثر بصورة خاصة على أفريقيا، قارتنا. كما أود أن اشكر السيد غوتيريس، المفوض السامي لشؤون اللاجئين، على إحاطته الإعلامية، التي أظهرت بوضوح الأهمية التي يوليها لمسألة اللاجئين والأشخاص المشردين في أفريقيا – وهي مسألة أبرزها حينما تولى مهام منصبه.

نحن ندرك حجم المهمة والصعوبات التي ينطوي عليها مثل ذلك المجال الدقيق والمعقد، الذي يشمل تقديم المعونة الإنسانية وعودة اللاجئين والأشخاص المشردين. والجهود التي بذلها حتى الآن جهود جديرة بالثناء؛ وزيارة العمل الأولى التي قام بها إلى منطقة البحيرات الكبرى دليل على ذلك.

وبالرغم من إحراز بعض التقدم هنا وهناك، تبقى الحالة الشاملة للاجئين مثيرة للقلق و لم تتحسن بدرجة تذكر، الأمر الذي لا يمكنه سوى أن يشكل داعيا للقلق بالنسبة لوفدي. ولذلك السبب، يود وفدي أن يطلب إيلاء اهتمام خاص لما وصفها السيد غوتيريس بحالات الطوارئ – في السودان ومنطقة البحيرات الكبرى، حيث يتعايش العنف اليومي مع الإفلات من العقاب. وفي ذلك السياق، نؤيد مناشدته المتعلقة بممارسة الضغط الدولي على مختلف الأطراف الفاعلة المعنية، الأمر الذي يمكن مساعدتنا على عكس الاتجاهات السلبية الحالية.

ونرحب بالجهود التي يبذلها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في ما يتعلق بعودة اللاجئين في بلدان معينة، بما فيها بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا، ونشجع توطيد العمليات الجارية في تلك البلدان – وخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث الحالة غير مستقرة. كما نعلم أنه يلزم إيلاء اهتمام خاص لحالة الأشخاص العائدين إلى بلدانهم بغية تيسير إدماجهم في الحياة اليومية. ولا بد أن نهيئ الظروف الأمثل للعائدين، وفي ذلك الصدد نناشد دعم المانحين للأنشطة الهامة التي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

وأبرز السيد غويتريس، في إحاطته الإعلامية، أيضا المشاكل الأمنية، بما فيها المشاكل التي تؤثر على موظفي تقديم المساعدة الإنسانية. ونود أن نعرب عن قلقنا في ذلك الصدد. ونعلم – وهذا الأمر ذكره المتكلمون السابقون – أن مشكلة اللاجئين والأشخاص المشردين تنشأ في كثير من الحالات في الصراعات المتكررة في أفريقيا. والقرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥) واضح تماما بشأن ذلك الموضوع. وبالتالي يود وفدي أن يشدد على أنه، بينما يلزم أن نتصدى لمشكلة الأشخاص المشردين واللاجئين، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لأسباب الصراع في أفريقيا.

ونـود أن نوجـه إلى الـسيد غـوتيريس بعـض الأسـئلة لغرض الإيضاح. والسؤال الأول هو مجرد طلب للمعلومـات. ونـود أن نعلـم موقفنـا إزاء مبـادرة ”تكملـة الاتفاقيـة“، الـتي ظلت موضوع العديد مـن المناقـشات الـتي عقـدت في الأعـوام الأخـيرة، وخاصـة في جنيـف. كمـا طـرح مـسألة التـوطين المستدام للاجـئين في إطـار البلـدان المستـضيفة لهـم وإمكانيـة مشاركتهم في الأنشطة الإنمائية. ويود وفدي أن يعرف المزيـد عن توقعاته في ذلك الصدد.

الـسيد دنيـسوف (الاتحـاد الروسـي) (تكلـم بالروسية): إن الاتحاد الروسي يؤيـد أنـشطة مكتـب مفـوض الأمـم المتحـدة الـسامي لـشؤون اللاجـئين بوصـفه الوكالـة الدولية الرائدة التي توفر الحماية الدولية للاجئين.

ونـؤمن بـأن هـذه الجلسة لمجلس الأمـن، الـتي بـادرت إليها الرئاسية التترانية للمجلس، جلسة بالغة الأهمية. ويظهـر ذلك في تعليقات الـسيد غـوتيريس، الـذي نـشعر بالامتنـان لـه على إحاطته الإعلامية الشاملة. وكانت المعلومات التي زودنا بها والأرقام التي أوردها مفيدة حقا.

لقد قدم لنا المفوض السامي قائمة أبعد من أن تكـون شـاملة بأسمـاء البلـدان الـتي اضـطر فيهـا مئـات الآلاف – وفي الواقع الملايين – من الأشـخاص إلى الفـرار مـن ديـارهم، بحثـا عن اللجوء والحماية في مناطق من بلدهم بالذات ليست آمنـة دائمـا، أو في الـدول المجـاورة. وبطبيعـة الحـال، يحـدث ذلـك التشريد الشامل للأشخاص تأثيرا سلبيا جدا على اقتـصادات البلـدان المتلقيـة ويـصبح في معظـم الأحيـان عنـصرا خطـيرا لزعزعة استقرار الحياة السياسية المحلية لتلك البلدان.

واللـصوصية والنـهب والقتـل والاغتـصاب صـفات مميزة عمليا لجميع مناطق الصراع، وخاصة المناطق التي تنـشط فيهـا الجماعـات المـسلحة غـير القانونيـة. وجميعنـا نـدرك جيـدا الأنـشطة الإجراميـة لجماعـات قطـاع الطـرق تلـك. وفي تلـك الحـالات، يـصبح مـن المهـم بـشكل متزايـد خاصـة في أفريقيـا تنسيق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في سياق ولايـات هـذه العمليـات علـى النحـو الـذي أيـده مجلـس الأمـن، مـع الوجود القطري لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجـئين. ويمكـن للمفوضـية الـسامية أن تحـدد أكثـر شـرائح السكان ضعفا، بما في ذلك اللاجئون، وأن تقدم لهم المساعدة والحماية التي يحتاجون إليها. ونؤمن بان النموذج الجيد لـذلك العمل المنسق هو العمل الـذي تقـوم بـه بعثـة الاتحـاد الإفريقـي في الـسودان، حيـث أمكـن، بـالرغم مـن جميـع التعقيـدات والمشاكل، التي نعرفها جميعا، تخفيض مستوى أعمـال العنـف المرتكبة ضد اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في المنـاطق التي يتركزون فيها في دارفور.

ويؤيد الاتحاد الروسي مبادرات الإدارة العليا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، التي تـسعى إلى تعزيـز فعاليـة المنظمـة، ونفـضل اسـتبقاء المبـادئ القائمـة للتمويـل الاختياري لبرامجها. وفي عام ٢٠٠٥، قدمت روسيا تبرعـات إضـافية لميزانيـة المفوضـية الـسامية، ونأمـل أن نواصـل تلـك الممارسة في المستقبل. وإذا أمكن، سنحاول توسيع مـشاركتنا في الأنشطة الدولية لتقديم المساعدة الإنسانية.

السيد تشي – منسون (غانـا) (تكلـم بالانكليزيـة): أود أولا وقبل كـل شـيء أن اشكر المفـوض الـسامي لـشؤون اللاجـئين، الـسيد انطونيـو غـوتيريس، علـى إحاطتـه الإعلاميـة الشاملة.

إن إنجـازات مكتـب مفـوض الأمـم المتحـدة الـسامي لـشؤون اللاجـئين، الـذي أنـشئ في كـانون الأول/ديـسمبر ١٩٥٠، إنجازات لا مثيل لها. فالمكتب، بدون شـك، الوكالـة الإنـسانية الأكـبر والأشـد فعاليـة في العـالم. ووفـر مكتـب المفـوض الـسامي، بالعمـل مع عـدد لا يحصى مـن الوكـالات والمنظمـات غـير الحكوميـة، الأمـل للملايـين مـن الأشـخاص

الضعفاء الذين شردهم الحرب والمجاعة والكوارث الطبيعية. واليوم، يتلقى ١٩,٢ مليون شخص المساعدة من ذلك المكتب. وعدد الأشخاص الضعفاء المحتاجين إلى المساعدة، وقائمة المناطق المحتاجة إلى الغوث الإنساني تكاد لا تنتهي. وتشمل هذه المناطق السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، وهايتي، وكوسوفو، وأفغانستان، على سبيل المثال لا الحصر.

والسؤال الآن هو: ما مدى استعداد مفوضية شؤون اللاجئين لمعالجة هذه التحديات الجديدة؟ يتمثل لب ولاية المفوضية في قيادة العمل وتنسيقه، وحماية اللاجئين وحل مشاكل اللاجئين في أنحاء العالم. ويمكن استخلاص هدفين رئيسيين من هذه الولاية الرئيسية، هما على وجه التحديد ضمان حقوق اللاجئين ورفاههم وكفالة تمتع الجميع بحق التماس اللجوء والعثور على ملاذ آمن في دولة أخرى.

ويكمن في قلب هذه الولاية السؤال التالي: من هو اللاجئ؟ تحدد الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٦٧ اللاجئ بأنه شخص خارج البلد الذي يحمل جنسيته وغير قادر أو غير راغب في العودة إليه، نظرا لخوف له ما يبرره من الاضطهاد بسبب العنصر أو الدين أو الجنسية أو العضوية في جماعة معينة أو الرأي السياسي. ويمثل هذا التعريف أساس القانون الدولي للاجئين.

وفي هذا العصر، وهو عصر يمكن أن تسبب فيه الصراعات تدفقات واسعة النطاق للاجئين، مما يرهق مرافق البلدان المضيفة، ينخفض مستوى التسامح انخفاضا شديدا. وتشكل الهجرة غير القانونية عاملا آخر يزيد الأمر تعقيدا. ومن ثم فهناك اتجاه من جانب بعض الحكومات المثقلة بواقع الهجرة غير القانونية إلى النظر إلى المسائل المتعلقة باللاجئين من نفس الزاوية. والتحدي الذي يواجه المفوضية هو أن تلتمس تعاون البلدان الأعضاء في كفالة الاعتراف بأن مشكلة اللاجئين هي مشكلة مستقلة متعلقة بحقوق الإنسان، وليست من مشاكل الهجرة.

إن الإخلال بمركز اللاجئ من جانب بعض الأجانب المقيمين بطريقة غير مشروعة يثير أكثر من مسألة حرمان الفئات الضعيفة من هذا الحق الأساسي المعترف به بموجب القانون الإنساني الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وعلى المفوضية أن تعمل بالتعاون مع الدول على مكافحة الانحسار التدريجي في حقوق اللاجئين تحت ستار إنفاذ القوانين وتدابير مكافحة الهجرة غير الشرعية. كما أن من المهم أن تحترم الدول الأعضاء التزاماتها وتعهداتها بموجب الاتفاقية المتعلقة باللاجئين لعام ١٩٥١.

السيد برنسيك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أيضا أن يشكر المفوض السامي غوتيريس على إحاطته الإعلامية النفاذة والقوية صباح اليوم. ونرى أنه قد بدأ بداية قوية للغاية في منصبه الحافل بالتحديات؛ وبدلا من أن أضيف إلى تلك التحديات بإطالة القائمة المخيفة من الأسئلة الجيدة التي وجهها زملائي بالفعل، سأقتصر على إبداء بضع ملاحظات قليلة.

إن الولايات المتحدة من الداعمين بقوة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والنهج المتعدد الأطراف في خدمة اللاجئين. ونعتمد على المفوضية اعتمادا كبيرا في كفالة توفير الحماية والمساعدة اللازمتين للاجئين، بالتنسيق مع الشركاء الآخرين على أرض الواقع من مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وغير الحكومية. ولهذا السبب نعتزم مواصلة دعمنا المالي السخي لأعمال المفوضية.

ونتابع عن كثب، كما يلاحظ أعضاء المجلس الآخرون، الجهود المبذولة لتنشيط نهج الأمم المتحدة التعاوني في تلبية احتياجات المشردين داخليا من خلال تعيين بعض

الوكالات قيادات لمجموعات في القطاعات المختلفة. وهذا إصلاح طال انتظاره. غير أني أود أن أشير إلى اهتمامنا بأن تعمل مفوضية شؤون اللاجئين على ضمان ألا ينتقص انخراطها مع المشردين داخليا بأي حال من رسالتها في مساعدة اللاجئين.

ونتطلع إلى مواصلة العمل مع مفوضية شؤون اللاجئين من أجل تحسين استجابة الأمم المتحدة للأزمات الإنسانية، بما في ذلك زيادة قابليتها للمساءلة في أعمالها.

السيد غالاردو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد أنطونيو غوتيريس، على هذه الإحاطة الإعلامية الهامة. فمشكلة اللاجئين والمشردين داخليا من أعقد المسائل التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الحاضر. وتعرب بيرو عن امتنانها له للعمل الذي يقوم به لحماية اللاجئين والمشردين في أنحاء العالم، ولبحثه المستمر عن حلول للمشاكل التي يواجهونها. وتود بيرو أيضا أن تشير إلى احترامها العميق للعاملين في المجال الإنساني الذين يصابون أو يقتلون في أثناء القيام بواجباتهم.

وما زالت تواجه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مهام بالغة المشقة. إذ يجب عليها أن تواجه حالات عديدة للجوء طويل الأمد، حيث زاد عددها بسبب الحالات الطارئة الجديدة التي تنشأ في مختلف بقاع العالم. ويجب عليها أن تواجه البوادر المتزايدة باستمرار على التعصب وانعدام الثقة في مجتمعاتنا، التي يضعف نتيجة لها مركز اللجوء. ويجب عليها أن تتعامل مع تدفقات المهاجرين، وأن تواصل إدارة الأزمات الإنسانية على اختلافها، كالحالة في دارفور.

وفي ظل هذه الخلفية، تشجع بيرو المفوضية على الاستمرار في إيجاد طرق خلاقة لكفالة الحياة الكريمة لجميع اللاجئين والمشردين في العالم. ونؤيد التعاون بين المفوضية وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحكومات. ونرحب بالاتفاق المبرم مؤخرا بين المفوضية وحكومتي السودان وكينيا لتسهيل إعادة ما يزيد على ٧٠ ٠٠٠ سوداني إلى وطنهم في الربع الأول من هذا العام. ونفهم أن عملية الإعادة إلى الوطن سوف تستند إلى العودة الطوعية، وأن هذا هو أول اتفاق من سبعة اتفاقات سوف تتفاوض المفوضية بشأنها تحقيقا لنفس الغاية مع البلدان المجاورة للسودان.

ويمكننا أن نخلص إلى أن حالة اللاجئين قد تغيرت وأصبحت مثالا للترابط. ذلك أن هذه الحالة تظهر كيف يمكن أن يكون لمشاكل بلد من البلدان نتائج مباشرة على البلدان الأخرى. كما تصور الترابط بين مشاكل اللاجئين وقضايا حقوق الإنسان. فالانتهاكات لحقوق الإنسان ليست مجرد أحد الأسباب الرئيسية للخروج الجماعي: فهي أيضا تحول دون خيار الإعادة الطوعية للوطن ما دامت الانتهاكات مستمرة. ومن الظواهر الأخرى التي تتزايد في الأعوام الأخيرة ظاهرة المشردين داخليا: أي الأشخاص الذي يجبرون على الفرار من ديارهم ولكنهم يبقون في أراضي بلدهم، وبذلك يستبعدون من نظام توفير الحماية للاجئين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لجمهورية تترانيا المتحدة.

أشكر السيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على عرضه التفصيلي البالغ الفائدة بشأن الأعمال الطيبة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حماية اللاجئين ومساعدتهم في أنحاء العالم. كما أود أن أعرب عن تقديري لحضور السيدة جودي تشينغ – هوبكتر وأهنئها على تعيينها مؤخرا مفوضة سامية مساعدة لشؤون اللاجئين.

ونحن نتلقى لاجئين من البلدان المجاورة في منطقة البحيرات الكبرى والجنوب الأفريقي ونستضيفهم ونوفر لهم الحماية على مدى السنوات الـ ٤٥ الماضية. وتعمل تترانيا بالتعاون مع المفوضية منذ عام ١٩٦٤. ويوجد في جمهورية تترانيا المتحدة حاليا لاجئون مجموعهم ٢٤٠ ٥٣٢ لاجئا، معظمهم من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال. ولا يزال هذا أكبر عدد في أفريقيا رغم بدء الإعادة الطوعية بشكل محدود إلى الوطن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي.

وتمنح تترانيا اللجوء كحتمية إنسانية لجيراننا وكالتزام دولي. وقد تعلمنا أهمية التسامح والتعاطف مع الأجانب والذين يعانون الشدائد. وفي الوقت ذاته، بوصفنا البلد المضيف، نتعرض للتحديات المتمثلة في خليط المتدفقين والحاجة إلى الفصل بين طالبي اللجوء الحقيقيين ومن لهم دوافع خفية، كالمجرمين، ومن يسيئون استخدام قناة اللجوء لأسباب اجتماعية واقتصادية. وفي منطقة تعاني ضغوطا ديمغرافية متزايدة، يمكن أن تكون هذه عملية معقدة للغاية.

ومن مجالات القلق لدينا كبلد مضيف فيما يتعلق باللاجئين تناقص مستويات المساعدة للاجئين، والضغط الواقع على البيئة والهياكل الأساسية في المناطق التي تستضيف اللاجئين، وتدهور السلامة العامة والأمن العام بسبب الأسلحة والأسلحة الخفيفة التي يحملها بعض اللاجئين، ونقص التمويل لعمليات الإعادة للوطن التي تقوم بها المفوضية، وضعف القدرة على استقبال العائدين في البلدان التي يعودون إليها، مما يعوق الإعادة الطوعية للوطن.

وفي منطقتنا، التي شهدنا فيها الإبادة الجماعية في رواندا، يجب أن نتبنى مفهوم المسؤولية عن حماية السكان المدنيين من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ونؤكد أيضا من جديد على ضرورة تعزيز حماية العاملين في المجال الإنساني في مناطق الصراعات.

ويمكن تخفيف حدة مشكلة اللاجئين وحلها بشكل فعال من خلال معالجة أسبابها الأساسية، من أجل منع نشوب الصراعات، وأيضا عن طريق الانتباه لإشارات الإنذار المبكر، مثل الإشارات التي ذكرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في شرق السودان. وحل الصراعات العالقة في منطقتنا – بما في ذلك من خلال عملية البحيرات الكبرى – على أيدي بلدان المنطقة ينبغي تشجيعه ودعمه في إطار قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥). ويجب أن نهب لمعالجة الأزمة المستمرة في دارفور. ونشيد بالعمل الذي تقوم به الوكالات الإنسانية، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولكن يجب أن تصاحب العمل الإنساني إجراءات مستدامة ومنسقة في المجالين السياسي والأمني ويقوم بها المجلس بالمشاركة مع الاتحاد الأفريقي.

وأتذكر أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كانت واحدة من الوكالات التي كانت لها الريادة في تنفيذ الانتقال المثالي من الإغاثة إلى التنمية في حالات ما بعد الصراع وكانت تدعو إليه. ولذلك فإن لجنة بناء السلام المنشأة مؤخرا هي مؤسسة ضرورية للغاية من أجل دعم سلم وأمن البلدان الخارجة من الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى. ونأمل أن تتحصل على الموارد الكافية لسد الفجوة الإنمائية في بلدان ما بعد الصراع وتحقيق الاستقرار للحكومات الفتية والمجتمعات الممزقة.

ونود أن نعيد تأكيد الالتزام الذي تعهد به زعماؤنا في مؤتمر القمة في أيلول/سبتمبر الماضي بتعزيز مبدأ حماية اللاجئين. ونحث على المسؤولية المشتركة في حماية اللاجئين وفي إيجاد الحلول الدائمة لمحنة اللاجئين والمشردين داخليا، ونحن نؤيد فكرة تقاسم الأعباء مع البلدان المضيفة. ونوافق تماما على الملاحظات التي أبداها ممثل اليابان.

أخيرا، وشأننا شأن زميلنا الدانمركي، نود أن نعرف وضع تمويل مفوضية الأمم المتحدة لبرامجها المخصصة للاجئين، خاصة في ضوء المسؤولية المناطة بها مؤخرا والمتمثلة في نهج التجمعات في الاستجابة للحالات التي تشمل مشردين داخليا. ونود أيضا التعرف على القيود التي تتم مواجهتها في تلبية احتياجات العائدين، وعلى وجه التحديد في بلدان مثل بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد غوتيريس حتى يرد على تعليقات والأسئلة المثارة.

السيد غوتيريس (تكلم بالانكليزية): أشكر جميع أعضاء المجلس على مداخلاتهم الممتازة وعلى الأسئلة الهامة التي وجهوها هنا اليوم.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أبدأ بالإعراب عن الشكر لممثل فرنسا على ملاحظاته وبمحاولة الرد على أسئلته بإيجاز.

أولا، صحيح أنه بسبب النقص الحاد في الموارد الطبيعية في تشاد، خاصة المياه والأخشاب، يوجد توتر لا مفر منه بين السكان المحليين، الذين هم فقراء جدا، وبين العدد الهائل من اللاجئين – أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ – الذين يتقاسمون معهم نفس الموارد المحدودة للغاية.

وفي هذا الصدد، كانت لدينا نوعان من المبادرات. أولا، إنشاء لجان مشتركة بين السكان واللاجئين لمحاولة إدارة الصراعات والصعوبات والمشاكل ومعالجتها معا. وثانيا، قمنا بعدد من المبادرات لتخفيف آثار مخيمات اللاجئين على الموارد الطبيعية – خاصة المياه، من خلال استخدامات جديدة، والأخشاب، من خلال إدخال تقنيات تمكننا من خفض كميات الأخشاب اللازمة، ضمن أمور أخرى، لإعداد الطعام للاجئين، وذلك بهدف الحفاظ عليها.

ويجري الآن التفاوض على اتفاقات ثلاثية مع كل البلدان المجاورة. ولسوء الطالع أننا بدأنا متأخرين جدا، لأنه كان من الصعب تماما أن نقرر من الذي يمكنه التوقيع من الجانب السوداني، حكومة الخرطوم أم الحكومة الإقليمية في الجنوب. وللأسف ضاعت علينا في هذا الأمر شهور، وهذا يثبت أيضا الصعوبة والتعقيد في إيجاد حل نهائي للمشكلة السودانية – وهو الحل الذي يمكننا الآن من إبرام هذه الاتفاقات.

ولقد وضعنا مؤخرا، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إطارا تعاونيا جديدا سنحاول بناءه على أرض الواقع، ويشمل ذلك التخطيط لأنشطة مشتركة تهدف إلى حلول مستدامة في أفريقيا. ولكن يجب أن أقول بكل صدق إن مشكلة الفجوة بين أنشطة المساعدة الإنسانية وأنشطة المساعدة الإنمائية لن يكون من السهل سدها من خلال التعاون بين الوكالات وحده، فهذه مسألة رئيسية للمجتمع الدولي. ويجب على البلدان أنفسها أن تظهر قيادتها وأن تثبت رغبتها في الإسهام بشكل حاسم في حل المشكلة.

وفي الحقيقة، عندما ننظر إلى مختلف الأطراف الفعالة في المجالين الإنساني والإنمائي، سنرى أن لديها ثقافات مختلفة وأطر زمنية مختلفة، وأنها تواجه صعوبات جسيمة في العمل معاً في برامج مشتركة لمعالجة مشاكل هي، من وجهة نظري، مشاكل مشتركة. وهذه مسألة أساسية يجب أن تدفعنا جميعا إلى المشاركة.

وفي بعض الأحيان، حتى في بلد مثل بلدي، كان يتم تقاسم الأنشطة الدولية بين قطاعات تتعامل مع المسائل الإنسانية وقطاعات معنية بالمسائل الإنمائية، ولم يفلح فيها الحوار الداخلي. وهذه المعضلة – التي شاهدتها أنا شخصيا في إدارتي الوطنية – موجودة في كل مكان. فهذه مسألة جوهرية، وأعتقد أن حل هذه المسألة الجوهرية بالنسبة لنا جميعا شرط أساسي للنجاح، خاصة عندما يتعلق الأمر بحفظ

السلام بعد تسوية الصراعات وضمان الدعم لعمليات إعادة اللاجئين.

لقد أثار ممثل فرنسا مسألة أساسية، وهي العلاقة بين الوكالات الإنسانية وعمليات حفظ السلام. وهذه مسألة لم نتردد أبدا في معالجتها. فنحن ندرك ضرورة الحفاظ على الطابع المدني للعمل الإنساني، لكننا نتعاون دائما بشكل كبير ومتين جدا مع إدارة عمليات حفظ السلام، ونحن مستعدون للتعاون مع قوات حفظ السلام بما يتمشى مع استقلالية ولايتنا. ولكننا نفهم أنه بدون الحد الأدنى من الأمن المضمون في المناطق، يصبح من المستحيل تماما القيام بعمل إنساني فعال. وما حدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثال جيد للنهج الأكثر نظامية لمثل هذا التعاون في مجال الحماية. ونأمل في تحقيق نتائج جيدة بما ينسجم مع المبادئ الأساسية للعمل الإنساني.

(تكلم بالانكليزية)

وأشكر ممثل المملكة المتحدة على تعقيباته. وكان سؤاله الأول حول نهج التجمعات والنتائج الأولية لتنفيذه. وأعتقد أنه من الإنصاف أن نقول إنه نهج جديد؛ وأنه يتطلب الكثير من المرونة حتى يكون ناجحا. ويجب عدم تحويله إلى نهج مرهق وبيروقراطي؛ فهو بحاجة إلى الكثير من المرونة ويجب أن يكون فعالا على أرض الواقع في أسرع وقت ممكن. هذا هو شاغلنا الرئيسي.

وأعتقد أنه تم إنجاز عمل بالغ الأهمية على مستوى المقر في مختلف الوكالات لإنشاء إطار شامل لمختلف المجموعات. ولكننا الآن نواجه الصعوبات في الميدان. ومثال واحد على ذلك هو إدارة المخيمات في باكستان. فرغم أن مجموعتنا لا يُفترض لها أن تتعامل مع الكوارث الطبيعية، من غير المعقول ألا نشارك في باكستان، نظرا لأن ذلك البلد يستضيف أكثر من ٣ ملايين لاجئ.

والآن، هناك مجموعة لإدارة المخيمات ومجموعة للمياه والصرف الصحي. وتوجد مشكلة مياه في مخيم، من هو المسؤول؟ ومن هو الملاذ الأخير لتقديم الرعاية؟ لن نتمكن من حل المشاكل ومن إيجاد الآليات الكافية للتصدي لها بدون بيروقراطية وبطريقة مبسطة وبمفهوم أساسي سوى بمجابهة ذلك النهج بالواقع القائم في الميدان. وينبغي اتخاذ إجراء، في كل حالة، من قبل الذين لديهم القدرات على القيام بذلك. وأعتقد أن هذا يشكل العنصر الحاسم لإنجاح نهج المجموعات. وإذا تمسكنا بالإطار الصارم حتى إذا لم يناسب الواقع، فإننا، بطبيعة الحال، سنفشل. وأعتقد أن ذلك هو الدرس الذي ينبغي أن نستخلصه من المراحل المبكرة لعملية باكستان، وأعتقد أننا وعينا الدرس وسنقوم بتحسين قدراتنا بغية إنجاح العملية.

وطرح ممثل المملكة المتحدة الكثير من الآراء الهامة جدا بشأن منع نشوب الصراع وتسويته. وبطبيعة الحال، كانت مداخلته مركزة بقدر كبير على دارفور وتشاد. وأود أن أشدد مرة أخرى على أننا نرى أن مشكلة تشاد والسودان تمثل اكبر مشكلة للمساعدة الإنسانية من المحتمل أن نواجهها في العالم اليوم. وأرى أن العنصر الرئيسي اليوم لجعل المشكلة تمضي في الاتجاه الصحيح هو التوصل، في أقرب وقت ممكن، إلى اتفاق للسلام في دارفور. وأعتقد أن جميع مساعي المجتمع الدولي وجميع الضغوط التي تمارسها جميع البلدان التي في وسعها الانخراط في الحالة وراغبة في ذلك ينبغي أن تركز الآن على بلوغ ذلك الهدف الواضح جدا والملموس. وينبغي ألا نبدد المزيد من الوقت قبل أن نضمن التوصل إلى اتفاق للسلام في دارفور. ونظرا لأن الخلافات كبيرة جدا بين مختلف الأطراف الفاعلة، ما لم يمارس الكثير من الضغط المنسق ويعمل الجميع معا، هناك خطر عدم التمكن من التوصل إلى اتفاق للسلام. وإذ لم يتم التوصل إلى اتفاق السلام، أعتقد أن الحالة قد تسبب تطورات أكثر سوءا في المستقبل القريب.

والآن، يشكل التوصل إلى اتفاق للسلام بداية لحل المشكلة الكبيرة والمعقدة المتمثلة في إعادة بناء المجتمع في دارفور. وهو أمر سيتطلب الكثير من المصالحة في ما بعد. وبدون ذلك، سيكون من المستحيل القيام بهذا. وأعتقد أيضا أن أي قوة في ما بعد يلزم أن تحظى بولاية وبموارد كافية – ولنكن صادقين بالاعتراف بان الاتحاد الأفريقي لم يزود بالموارد الكافية لإنجاز المهمة التي من المفترض أن ينجزها – وما لم تحظ بالمصداقية بوصفها رادعا – بمعنى أن يدرك الذين ينتهكون اتفاقات السلام ووقف إطلاق النار أنهم يخاطرون بأن تعاقبهم القوة عقابا قاسيا – فإنها تخاطر مخاطرة كبيرة بالفشل.

ونرى أن التوصل إلى اتفاق للسلام أمر حاسم بكل تأكيد. وأعتقد أنه ينبغي للجميع أن يشاركوا وأن يمارسوا ضغطا إذا أريد التمكن من تحقيق ذلك. ثانيا، ستشكل مصداقية أي قوة – بصرف النظر عن القرارات التي سيتخذها هذا المجلس والهيئات الأخرى بشأن قيادتها وتكوينها وطابعها – أمرا حاسما بكل تأكيد، مثلها مثل بذل جهد مستمر لتعمير مجتمع سيتطلب كثيرا من إعادة البناء، كما قلت.

وتكلم ممثل المملكة المتحدة عن الطابع المدني للمخيمات. وهذا أمر حاسم بشكل قاطع وهو يمثل أحد أكبر العوامل في العمل الإنساني. ومن الصعب جدا ضمانه، لأننا، كما يعلم الأعضاء، لسنا دولة. وليس لدينا جيش ولا قوة شرطة. وفي العديد من البلدان، نقدم في الواقع دعما قويا لقوة الشرطة المحلية لتمكينها من القيام بمهمتها؛ وفي بلدان أخرى، فإن الحالة من الصعوبة بحيث أننا أنفسنا نعتبر أنه لم تعد الأوضاع مهيأة لنا لكي نعمل في ظل تلك الظروف وأنه ينبغي ألا تعتبر تلك المخيمات بعد الآن مخيمات للاجئين. وقمنا بذلك في باكستان ونجري الآن مناقشات عسيرة مع شركائنا، على سبيل المثال، بشأن الحالة في مخيم مخمور في العراق.

أما بالنسبة لمسألة الإنذار المبكر، فإن لدينا إنذارنا المبكر بالذات والياتنا للرصد. وهي بطبيعة الحال آليات ضعيفة ولكننا نجري حوارا جيدا مع الوكالات الأخرى للأمم المتحدة وأعتقد أن في وسعها أن تقدم إسهاما صغيرا، ومن المأمول أن يكون مفيدا في إنشاء قدرات أشد فعالية لاكتشاف المشاكل قبل أن تنفجر في عالم اليوم.

كما أود أن أشكر شكرا جزيلا ممثل اليونان على تعليقاته بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة ودورنا في ذلك وبشأن ضرورة التعاون الفعال في معالجة حالات اللاجئين التي يطول أمدها وعلى التقاسم الفعال للمسؤولية من أجل جعل ذلك أمرا ممكنا.

وأبدى ممثل اليونان ملاحظة هامة جدا بشأن إعادة التوطين وضرورة تهيئة ظروف الأمن والتنمية إذا أريد إنجاح إعادة التوطين. وأود أن أقدم معلومات بشأن نتائج الدراسات الاستقصائية المختلفة التي أجريناها في العديد من أجزاء العالم. وعلى عكس توقعاتي، بل والأهم من حل مشكلة الأمن إذا أريد بدء إعادة التوطين وإنجاحه بشكل فعال، فإن الاهتمام الرئيسي للاجئين يتصل بظروف كسب المعيشة – يتصل بالوظائف وبالتنمية وبالمدارس وبالرعاية الصحية وبالظروف الأخرى التي تسمح بحياة كريمة. وللأسف بالنسبة لنا جميعا، فإن مشاكل انعدام الأمن مشاكل كبيرة بحيث تحتل الاعتبارات المذكورة آنفا المرتبة الثانية في شواغل العديد من اللاجئين حينما ينظرون في أفق العودة إلى وطنهم.

(تكلم بالإسبانية)

وأود أن أشكر سفير الأرجنتين على كلماته الإيجابية جدا بشأن عملنا. كما أود أن أذكر اهتمامنا الكبير بالقرار الذي اتخذته الأرجنتين مؤخرا بأن تصبح بلدا مضيفا في سياق المسؤولية المشتركة عن تسوية المشاكل المتصلة

باللاجئين. واضطلعت الأرجنتين بدور هام في تطوير خطة عمل المكسيك، التي تمثل الاتفاق الإطاري لتعاون أمريكا اللاتينية في دعم وحماية اللاجئين وتسوية مشاكلهم. وأعتقد أن خطة عمل المكسيك النموذجية ينبغي أن تحظى بالدعم ليس منا فحسب، بل من المجتمع الدولي بأسره أيضا، وخاصة في تسوية أزمات حادة معينة للتشرد في أمريكا اللاتينية، وقبل كل شيء في كولومبيا.

(تكلم بالانكليزية)

وأود أن أشكر ممثل سلوفاكيا على تعليقاته وعلى اهتمامه بالأشخاص المشردين داخليا وبالجهود التي نبذلها. وفي الواقع، تم إحراز تقدم. فقد أنشأنا إطارا عالميا. ونحن الآن بصدد بدء العمل في البلدان الثلاثة للمشروع التجريبي وهي: جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبريا، وأوغندا. وأعتقد أننا - بشكل مطرد وبعناية وبدون طموحات لا يمكن تحقيقها بمواردنا وقدراتنا - سنتمكن بشكل تدريجي من التصدي لهذه المسألة الدراماتيكية جدا في عالم اليوم.

وظل يحرز تقدم في إعادة التوطين في جميع الأماكن، وكما لاحظ ممثل سلوفاكيا على نحو دقيق، ربما تكون أفغانستان هي أنجح حالة في أي وقت مضى لحركة إعادة التوطين تقوم بدعمها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

ووجه ممثل سلوفاكيا أسئلة محددة بشأن الحالة على الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. وهناك داعيان رئيسيان للقلق. وأحد الداعيين الذي أشار إليه بشكل محدد يتعلق بالسكان في كيسورو، الذين لا يتجاوز عددهم الآن ٨٠ ٠٠٠ شخص. فقد عاد الكثيرون منهم بالفعل، ولكنهم كانوا يعيشون على الحدود بدون أي مأوى حقيقي. واليوم، نقوم ببناء عيادة صغيرة و ١٠ أماكن إيواء مؤقتة. ونقوم، بالترافق مع برنامج الأغذية العالمي، ببدء تنفيذ برنامج للدعم بالأغذية التي تحتوي على نسبة عالية من البروتين لهؤلاء الأشخاص. وبطبيعة الحال، نعتبر أن الحل ليس في إبقائهم يعيشون في ظل تلك الظروف واتفقنا مع حكومة أوغندا على أن أفضل مكان بعيد داخل البلد - نظرا لأنه ينبغي ألا يبقى اللاجئون على الحدود - هو ناكيفال، حيث لدينا بالفعل ١٦ ٠٠٠ لاجئ وحيث تجرى التحضيرات للأشخاص الذي قد يريدون الذهاب. وتم تسجيل عدد معين - على وجه الدقة ٥ ٢٧٨ شخصا - الأشخاص للذهاب إلى ناكيفال وسنشجع الآن ذلك الانتقال بغية التأكد من أن الظروف مهيأة في الواقع لتقديم المساعدة الكريمة. وللأسف، ما زال عديدون آخرون ينظرون في إمكانية العودة، وتقديم المساعدة لهم في موقعهم الحالي أمر صعب جدا، ولكننا نبذل أقصى ما في وسعنا.

وفي مكان آخر، في مقاطعة كانونغو، توجد مجموعة من ٥ ٠٠٠ شخص، وهم يفضلون العودة إلى الكونغو. وقد وافق بضع مئات منهم على نقل إقامتهم، ونحن نستعد، بالعمل مع حكومة أوغندا، لوضع برنامج النقل إلى مكان آخر. وما أستطيع أن أضمنه هو أنه بمجرد ما يحدث ذلك، فإننا نرسل أفرادا هناك، ونبدأ بتحديد ما يجب أن يكون الحل لكل حالة على حدة ولكل شخص على انفراد. وبطبيعة الحال، يشكل هذا الأمر كابوسا بالنسبة لأية منظمة، لأن المشكلة قد تظهر في كل لحظة، وفي مكان هنا ومكان هناك، ونحتاج دائما إلى تحويل الموارد والأفراد من عملية إلى أخرى لكي نتمكن من الاستجابة الفعالة للشواغل التي جرى التعبير عنها هنا اليوم.

وأود أن أعرب عن امتناني العميق لممثل اليابان، وأن أعبر عن تأييدي للملاحظات التي قدمها بشأن تشاطر الأعباء واستدامة العودة الاختيارية للاجئين. وأود، كذلك، أن أشيد بإسهام اليابان، وبإسهام سلفي، السيدة أوغاتا، وخصوصا لدعمها مفهوم الأمن البشري، الذي ربما يكون أحد أغنى

المفاهيم في ما يتصل بسد الفجوة بين الإغاثة والتنمية وخلق الظروف الملائمة لاستدامة عودة اللاجئين. وأستطيع أن أؤكد للمجلس أن التعاون مع السفير فوجيساكي رائع وأننا نعمل معا بكل حماسة من أجل تمكين المفوضية من أن تصبح أكثر فعالية وأهمية في مجتمع العمل الإنساني.

وأود أن أعبر عن عميق امتناني لسفيرة الدانمرك. فالدانمرك تبدي نشاطا بالغ الفعالية في عملية الإصلاح الإنسانية وتدعم بشكل حازم ودائم أنشطة المفوضية في كل بقاع العالم. وأود أن أرد على سؤالها الأول بشأن الآثار المالية المترتبة على المشردين داخليا بصورة صريحة. كما قلت في بداية العملية، كنا نريد أن نكون شركاء بشكل كامل وبطريقة يمكن التكهن بها في مسألة المشردين داخليا في العالم بأسره، وذلك في الإطار الذي تم تحديده من خلال نهج المجموعات، ولكننا اعتبرنا بأنه لن يكون هناك أي معنى لتحويل الموارد من اللاجئين إلى المشردين داخليا.

إن هذا هو نهجنا الواضح. ولكن – وسأكون صريحا للغاية في هذا الصدد – هناك مساءلة مزدوجة: مساءلة الوكالات ومساءلة المانحين. وينبغي أن يكون المانحون واضحين عندما يقررون أين تذهب الأموال ومن أين تأتي الأموال. ولدينا تجربة في باكستان حيث تم تحويل موارد من العمليات في أفريقيا إلى العملية في ذلك البلد.

وقد اتخذت هذه المشكلة حجما أكبر، لأننا عندما نحول الأموال من اللاجئين إلى حالات المشردين داخليا، فإننا لا نستطيع أن نكفل، إذا لم نشارك في عملية التشرد الداخلي، بأن تكون الأموال مضمونة للاجئين. وما قد يحدث، وما حدث فعلا في بعض الحالات، أن الأموال تذهب بعد ذلك من عمليات اللاجئين التقليدية إلى وكالات أخرى معنية بالمشردين داخليا في حالات أخرى. وأعتقد، لذلك، أنه يجب أن يجري حوار مفتوح وشفاف بين الوكالات والمانحين لكي نؤكد على أن العملية الإضافية هي حقيقة واقعية. وإذا لم يكن الحال كذلك، فإننا سنتظاهر بأن هناك عملية إضافية، في حين أننا في الواقع نقوض احتياجات البعض لكي نلبي احتياجات البعض الآخر، الذي هو في حالة عصيبة حقا.

إن توقعاتنا المالية صعبة. وقد واجهنا مشكلة صعبة في أسعار الصرف في عام ٢٠٠٥، وهذه مسألة تقنية أود أن أخوض فيها بسرعة. نحن نبذل الآن جهودا حثيثة لكي نتمكن من إدارة عملياتنا في عام ٢٠٠٦ بأقل الآثار السلبية الممكنة على العمليات، ولكن يبدو واضحا أيضا من جانبنا أننا – وهذه هي النتيجة التي توصل إليها اجتماعنا في الأسبوع الماضي مع ممثلين من كل أنحاء العالم – نحتاج أيضا إلى عملية إصلاح ذاتية قوية لكي نتمكن من الأداء بفعالية ومن التكيف مع حقائق اليوم.

ولسوء الطالع، إن الوكالات من كل الأنماط، وليس وكالات الأمم المتحدة فحسب، تعمل في ظل ظروف غير مؤاتية لإجراء أفضل تحليل لفعالية الكلفة، كما يعلم المجلس. وسنبذل كل جهد ممكن للتصدي لهذه المشكلة بشكل حازم، لأننا يجب أن نضمن فعلا الاستخدام الكامل للأموال المحدودة المتاحة لتلبية احتياجات من يحتاجون إلى الدعم. ويجب أن نقلل إلى الحد الأدنى الممكن جميع النفقات الأخرى التي عادة ما تكون لدى المنظمات الدولية ككل.

وأود أن أعبر عن التقدير العميق لمبادرات الدانمرك، ولا سيما في مجال مساعدات التنمية للاجئين، وللبرامج ذات الصلة الوثيقة حول العالم، كالبرنامج في أوغندا على سبيل المثال. وهناك حضور قوي في تلك العمليات لفكرة الاستدامة والحلول الدائمة.

وإنني على ثقة بتعاوننا المعزز مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولكن كما قلت سابقا، المشكلة أكبر من

ذلك. إن المشكلة، وهي عالمية، أن يعمل المجتمع الدولي ككل لإنشاء علاقة بين الإغاثة والتنمية. وأقول مخلصا، وفقا لتقييمي، إن هذه العلاقة ليست قائمة حتى الآن، وإن العملية لا تسير بالفعالية الكافية في عالم اليوم.

وستكون مجموعة الانتعاش المبكر ذات أهمية بالغة، والصعوبات القائمة في تلك المجموعة هي الدليل على ذلك. إنني لا ألوم أحدا بسبب تلك الصعوبات. ونحن نواجه الصعوبات ذاتها في مجموعتنا. وأود أن أشدد على أن المشكلة تتجاوز إنشاء مجموعات لعدد معين من الوكالات. وتكمن المشكلة في الطريقة التي يتعامل فيها المجتمع الدولي مع الحالة.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أشكر سفير الكونغو على بيانه، وخاصة ما يتعلق بشواغله حول العاملين في الحقل الإنساني. إنهم يعانون من نتائج انعدام الأمن بشجاعة وتصميم رائعين. وأنا أشاهد ذلك في زملائي أنفسهم، وأشاهد ذلك في ظروف أخرى، وفي وكالات أخرى، وبلدان ومؤسسات أخرى. وهذه ناحية هامة جداً بالنسبة لنا.

وأود أن أذكر أن مبادرة ''تكملة الاتفاقية'' قد تم تعميم مراعاتها في عملنا، ولم تعد جانبا محددا من عمل المفوضية، بل موجودة في جميع جوانب عملها: في تطوير قدرة دعم إعادة الإدماج كأحد الحلول في إطار المسؤولية المشتركة للدفع قدما بالحلول الدائمة وفي مجال المساعدة الإنمائية، وكضمانة في نطاق أنشطتنا المحدود، وفي النجاح، من بين أمور أخرى، في عمليات الإعادة والمبادرات المحددة في الميدان، بما في ذلك خطة العمل من أجل الصومال، التي تسعى إلى ترجمة العمل بشأن التدفقات غير الاعتيادية إلى إجراءات محددة – وهي إحدى دعائم فكرة ''تكملة الاتفاقية''.

(تكلم بالانكليزية)

وأود أن أعبر عن عميق امتناني لممثل الاتحاد الروسي، وأعلمه بأنني سأزور بلده في القريب العاجل. إنني أتطلع إلى تطوير تعاوننا. وأود، بشكل رئيسي، أن أشدد على ملاحظاته ذات الصلة الوثيقة بشأن الإصلاح في منظمتنا وعلى تأييده لتلك الإصلاحات. وأعتقد أنها تتوافق مع ما قلته لسفيرة الدانمرك: إننا أيضا في حاجة إلى الإصلاح من أجل تحسين فعالية الأداء. ولا تتعلق المسألة بطلب المزيد من الأموال للقيام بالمزيد من الأعمال فحسب، بل تتعلق أيضا بضمان فعالية الكلفة وأن يكون نهجنا أكثر إنسانيا في تعاملنا مع اللاجئين والأشخاص المعنيين الآخرين.

وأود أن أتقدم بجزيل الشكر إلى سفير غانا. وقد حققت غانا نجاحا لافتا بالطريقة التي تعاملت بها مع أزمة اللاجئين من توغو في الماضي القريب، وأُعجبنا بنوعية وقدرات الحماية القائمة في غانا وبفعالية السلطات الغانية في هذا الميدان. وطرح السفير مسألة هامة، وهي مصداقية عملية تحديد مركز اللاجئين في السياق الحالي. وأود أن أؤكد له أن ذلك هو من الشواغل الرئيسية التي تشغل مكتبي الآن، وأشكره شكرا جزيلا على ملاحظاته.

وأود كذلك أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى ممثل الولايات المتحدة على ملاحظاته، ولا سيما بشأن مشاركتنا في مجال التشرد الداخلي. ومن المهم جدا – وأشدد مرة أخرى على ما قلته للممثلة الدائمة للدانمرك – أن تعمل البلدان المانحة – معا بطريقة شفافة – والولايات المتحدة هي أكبر بلد مانح دعما لأنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية) – ومع الوكالات بفعالية للتأكد من عدم هدر الموارد. ولن نتمكن من ضمان ذلك إلا عن طريق حوار مفتوح حول ما يضطلع به كل طرف والمعرفة به. ذلك هو شرط أساسي للخضوع للمساءلة التي تدعمها الولايات المتحدة بقوة.

(تكلم بالإسبانية)

وأود أن أعرب عن تقديري الكبير للملاحظات التي أدلى بها ممثل بيرو. وكما قلت، إن خطة العمل التي قدمتها المكسيك، الخطة التي كانت بيرو واحدة من البلدان التي أظهرت كبير دعمها لها واهتمامها بها، تعد أحد المجالات الجوهرية التي تعمل فيها المفوضية بنشاط. وبالنسبة لنا، فإن التقدير لكل العمل المنجز من أجل اللاجئين في أمريكا اللاتينية يكتسي أهمية بالغة. فأمريكا اللاتينية قارة لديها تاريخ عريق جدا في اللجوء. وهذا التقليد ما زال قائما وآخذا في التطور ونعتبره مثالا ايجابيا جدا ونعتقد أنه سوف يحتذى به في جميع أرجاء العالم.

(تكلم بالانكليزية)

أخيرا اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أعرب لكم عن عميق تقديري لملاحظاتكم ولكونها كانت حقا تحليلا شاملا للمشاكل التي نواجهها. وهناك تفسير بسيط جدا لذلك ألا وهو أنكم، سيدي، ما برحتم تتناولون هذه المشاكل بأنفسكم. واسمحوا لي أن أقول إنني عندما أنظر إليكم فإني لا أرى رئيس مجلس الأمن، بل أرى واحدا منا. إن ما أراه هو مساهمتكم ومساهمة بلدكم، بالاقتران مع المعرفة التي جلبتموها معكم والمكتسبة من السخاء الشديد الذي عالج به بلدكم هذه المشاكل – في بعض الأحيان وفي ظل ظروف صعبة للغاية يصعب علينا حتى تحملها. إنكم تعرفون أكثر مني مدى الصعوبة التي كنا نواجهها معاً مع برنامج الأغذية العالمي حيث نعمل سوية لنكفل ألا تصبح الحالة التغذوية في المخيمات في تنزانيا غير مقبولة تماما. وكما قلت إنه لشرف كبير لي أن أراكم واحدا منا.

أما في ما يتعلق بالعائدين فكل ما بوسعي قوله إن هذا ما برح مصدر قلق كبير لي. وإن قراري دائما هو منع توقف الدعم للعائدين حتى في حالة عدم توفر الأموال. وكنا نتجاوز مواردنا للقيام بذلك. وكنا نتحمل كل العواقب للقيام بذلك. لأنه إن كان ثمة شيء نبيل في عملنا فإنه يتمثل في مساعدة الناس في العودة إلى ديارهم. وإن كان هناك شيء يبعث على الشعور بالإنجاز فهو أن نرى ابتسامات الأطفال وتصميم الناس وكذلك رغبة الأغلبية الساحقة من اللاجئين في العودة إلى ديارهم.

أود أن أختتم كلمتي بالملاحظة التالية. هناك فكرة في العالم المتقدم النمو مفادها أن ثمة لاجئين في كل مكان غايتهم الرئيسية الهجرة إلى بلدان العالم المتقدم النمو. وفي تدفقات السكان المعقدة نشهد في كل مكان أنه من الصحيح أن لدينا أناسا بحاجة إلى الحماية الدولية؛ يوجد لدينا لاجئون حقيقيون. بيد أن تجربتي هي أن الهم الرئيسي لملايين اللاجئين في أفغانستان ومئات الآلاف من اللاجئين الذين تستضيفهم تنزانيا يتمثل في العودة إلى الوطن. وهذا كان مبعث دهشتي. وعلينا أن نكفل أن العودة الطوعية إلى الوطن ممكنة وأن الظروف مؤاتية للعائدين ومستدامة. ومن المهم أننا عندما نعالج مشاكل اللاجئين في العالم ينبغي أن يكون الرأي العام مدركا تماما أن الغاية الرئيسية للأغلبية الساحقة من اللاجئين في جميع أرجاء العالم هي العودة إلى الوطن. وينبغي لنا جميعا أن نبذل قصارى جهدنا لمساعدتهم في العودة إلى ديارهم.

لذلك، فإن الوقاية أمر بالغ الأهمية، لأن اتباع نهج إقليمي في معالجة الأزمات بالغ الأهمية، ولأن تجسير الفجوة بين الإغاثة والتنمية مسألة على جانب كبير من الأهمية، وأعتقد أن المجلس يقوم بدور رئيسي في كفالة نجاح تلك الأمور الثلاثة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بوسعي أن أؤكد لكم، السيد غوتيريس، أنه بعد أن قضيت ١١ عاما من حياتي في العمل مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون

اللاجئين، سأظل واحدا منكم، وسأظل بين اللاجئين وأعمل من أجل قضية اللاجئين.

وأود أن أشكركم جزيل الشكر، السيد غوتيريس، على كل الكلمات الطيبة التي وجهتموها إلى بلدي والى فرادى البلدان الأعضاء في المجلس. وعلاوة على ذلك، أود أن أشكركم على الثقة الكبيرة التي عبرتم عنها أمام المجلس في عمله في الماضي والحاضر والمستقبل، ولا سيما العمل المتعلق باللاجئين. وأود أيضا أن أشكركم جزيل الشكر على الكلمات المفعمة بالأمل التي نقلتموها من هذه القاعة إلى جميع اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في جميع أرجاء العالم.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.